مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- الإعلام العربى فى مواجهة تشويه صورة العرب والمسلمين « رؤية مستقبلية »
- الخطاب الصحفى حول حوار الحضارات فى الطبعة الإلكترونية لصحيفتى الأهرام والشرق الأوسط عام ٢٠٠١م.
- اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريسية فى تخصص العلاقات العامة والإعلان بالجامعات المصرية « دراسة ميدانية مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة »
- إصدارات الصحف السعودية المطبوعة على الانترنت في ضوء السمات الاتصالية للصحافة الإلكترونية. (دراسة تقويمية)
- معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد « دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام عام ٢٠٠٢ ».
- آراء الإعلاميين السعوديين نحو جامعة الملك عبد العزيز « دراسة ميدانية »
- اتجاهات القائمين بالاتصال فى السينما نحو أخلاقيات ممارسة العمل السينمائى فى مصر. « دراسة ميدانية »
- تغطية الصحافة الفلسطينية لقضايا الطفل فى انتفاضة الأقصى « دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية ».
- استخدام الشباب الجامعى للانترنت وعلاقته باتجاهاتهم نحو بعض المفاهيم السلوكية.
- دور الاتصال فى صناعة القرار السياسي الأمريكى « دراسة تطبيقية على قرار ضرب أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١ »

العدد
التاسع عشر
يناير ٢٠٠٣م

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفق القواعد التالية :

- أن لا يكون البحث قد سبق نشره فى أى مكان آخر .
- أن يكون مطبوعًا على الكمبيوتر وخاليًا من الأخطاء اللغوية .
- لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة .
- يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث على أن يكتب اسم الباحث وعنوان البحث على غلاف مستقل .
- أن توضع قائمة المصادر والمراجع التى اعتمد عليها الباحث فى آخر الدراسة أو البحث لا فى أسفل الصفحة .
- يعتمد النشر على رأى اثنين من المحكمين المتخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ترد الأبحاث التى لا تقبل النشر لأصحابها .
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- بالنسبة للبحوث المحكمة والصالحة للنشر تلتزم المجلة بإشعار الباحث بصلاحية بحثه للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين .

دار البيان

للطباعة
والنشر
والتوزيع

٧،٤ عمارات الجبل الأخضر

أمام نادى السكة الحديد

مدينة نصر

تليفاكس : ٣٤٢٥٤٨٧

ت : ٣٤٢٦٣٢٧

رقم الإيداع :

٦٥٥٥

العدد التاسع عشر

٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: أحمد عمر هاشم

رئيس التحرير

أ.د. محيي الدين عبد الحليم

مدير التحرير

أ.د. شعبان أبو اليزيد شمس

رئيس قسم الصحافة والإعلام

سكرتير التحرير

د. أحمد منصور هيبة

توجه باسم الدكتور/مدير التحرير على العنوان التالي

المراسلات

جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم الصحافة والإعلام

تليفون: ٥١٠١٤٦٦

هيئة تحكيم المجلة

أ.د. جيهان رشتي

أ.د. فاروق أبو زيد

أ.د. علي عجوة

أ.د. محيي الدين عبد الحليم

أ.د. ماجي الحلواني

أ.د. عدلي رضا

أ.د. حمدي حسن محمود

أ.د. أشرف صالح

أ.د. محمود يوسف مصطفى

أ.د. شعبان أبو اليزيد شمس

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة.

العدد

التاسع عشر يناير ٢٠٠٣م

معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد

دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام عام ٢٠٠٢

د. عبد الله محمد زلطة

مدرس بقسم الإعلام – كلية الآداب ببنها

جامعة الزقازيق

مقدمـــة:

تعد قضايا الرأى العام، خاصة تلك القضايا المتصلة بجرائم الفساد Corruption Crimes، مـــن أهـــم المواد الصحفية التى تثير اهتمام القراء ومختلف طوائف الشعب.

يؤكـــد الباحـــثون فى قضايا الرأى العام على أهمية المعالجة الصحفية المناسبة لمـــثل هـــذه القضـــايا، حيـــث ينعكس فيها طبيعة الخطاب الصحفى الذى تتبناه الصحيفة. ونظرا لأن العمل الصحفى يتم فى إطار نظام إعلامى تحكمه ظروف سياسية واقتصادية معينة وأوضاع قانونية متمشية معها، فإن هذه الظروف تؤثر علـــى الـــدور الـــذى تقوم به الصحافة فى سعيها لتكوين رأى عام مؤيد لوجهة نظرها نحو القضايا المختلفة سواء كانت هذه الظروف نابعة من الداخل أم أن لها أبعادا خارجية[١].

ويلاحظ وجود ثلاثة اتجاهات تتعلق بنشر قضايا الفساد:

الاتجـــاه الأول : يؤيد التوسع فى النشر وتكثيف المعالجات الصحفية على الإجرام والمجرميـــن ومحاربـــة كل خارج عن المبادئ والقوانين ، إضافة إلى أن المادة الصـــحفية المتعلقة بقضايا الفساد تعد من أهم نوعيات التخصص الصحفى التى يقوم عليها كيان الصحيفة وتحقق لها مكاسب مادية من زيادة التوزيع، حيث يزيد إقـــبال القـــراء علـــيها لتوافر عناصر التشويق والجذب، ويساعد نشر مثل هذه القضايا على منع تكرار الجريمة والحد من انتشارها، وتقديم صورة متكاملة عن حالة الأمن وحركة الجريمة داخل المجتمع ورصد الظواهر الإجرامية، وانسياب وتدفـــق المعلومـــات الصـــحفية للرأى العام من خلال الصحافة ومختلف أجهزة الإعلام للحيلولة دون انتشار الشائعات والتكهنات والتأويلات والأقاويل، وتبصير أفراد المجتمع بخطورة الجريمة .

الاتجـــاه الثانى : يؤيد تقييد النشر والحد منه أو حظره فى جرائم ووقائع بعينها. ويســـتند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن التوسع فى نشر الجرائم وعرض تفاصيلها يؤدى إلى زيادة ارتكابها والإساءة إلى بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى صفوة المجـــتمع، كما أن النشر – من وجهة نظرهم – يعوق فى بعض الأحيان أجهزة الضبط ويؤثر على مسار العدالة .

الاتجاه الثالث : ويقف موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين، ويميل إلى الاعتدال فـــى نشـــر قضايا الرأى العام دون إسراف ووفق أسس وضوابط تحدد أسلوب المعالجة الصحفية[٢] .

وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحـــادى والعشرين اهتمام دولى وعربى بمناقشة قضايا الفساد بوصفها من أهم قضـــايا الـــرأى العـــام، وظهرت تفسيرات تتجاوز النظرة التقليدية له، وتربطه بالســـياق الاجتماعى والاقتصادى. وينسب بعض الباحثين انتشار ظاهرة الفساد إلى الأنظمة الديكتاتورية، فأكثر النظم إفراز للفساد هو النظام الديكتاتوري الذى يتركز فى شخصيته حاكم يحوز السلطة ويجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية[٣].

ويـــرى الاقتصـــاديون أن أســـباب الفســـاد تكمن أساسا فى الهيكل الاقتصادى والإدارى للدولة وتتأثر كثيرا بالطريقة التى تدار بها الموارد العامة أو التى يدار بها الاقتصاد بصفة أعم. بينما يعتبر علماء الاجتماع أن الفساد "علاقة اجتماعية" تتمـــثل فى الخروج على القواعد المستقرة فى المجتمع والمتصلة بواجبات الفرد إزاء الآخرين وبما يعتبره المجتمع سلوكا سويا بصفة عامة. ويرون أن احتمالات انتشـــار الفساد – خاصة فى صور الوساطة والمحسوبية – تزيد فى المجتمعات الصغيرة التى تتميز فيها العلاقات بين الأفراد بطابع شخصى واضح وتبرز فيها أهمـــية مـــا يسمى "الرصيد الاجتماعى" للفرد Social Capital أى قدرته على التأثـــير فى الآخرين. أما علماء السياسة فإنهم يعتبرون الفساد ظاهرة تعبر عن

أوضـــاع المجتمع، سواء فيما يتعلق بطريقة الوصول إلى الحكم أو ممارسته أو مدى توافر الضوابط التى تحول دون إساءة استخدام السلطة مثل المجالس النيابية والصحافة الحرة ومنظمات المجتمع المدنى. وهم يتكلمون عن الفساد فى أشكال مـــتعددة من ممارسة السلطة العامة، وبصورة خاصة عند تدخل أصحاب النفوذ فـــى الطـــريقة الـــتى يتم بها أداء الوظائف العامة . وترجع أسباب الفساد عند الكثيريـــن مـــن علمـــاء السياسة إلى الهيكل السياسى السائد، أى تركيبة القوى السياسية فى المجتمع(٤) .

وبقســـم الخبراء والباحثون "الفساد" إلى عدة أنواع، فهناك الفساد المالى والأدبى المتمـــثل فـــى الرشوة والإختلاس والتزوير والسرقة والاستيلاء على المال العام والغش وتزييف العملة وتهريب البضائع والأموال.. الخ. وهناك الفساد الوظيفى المتمثل فى مخالفة القوانين والمحسوبية والإهمال وعدم احترام المواعيد وتحقيق المصـــالح الشخصية على حساب المصالح العامة. كما أن هناك الفساد السياسى المتمثل فى استغلال النفوذ، والفساد الاجتماعى المتمثل فى ندرة أو انعدام معانى الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل، وتفشى روح اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفـــية وعـــدم المحافظـــة علـــى ســـرية المكاتبات والقرارات وعدم احترام المرؤوسين للرئيس..الخ (٥) . ويصنف الفساد فى الدول النامية عادة بالنظر إلى المســـتوى والنطاق، فمن حيث المستوى، يمكن التمييز بين مستويين: المستوى الأول يطلـــق علـــيه مســـمى فســـاد أهـــل القمة Top Heavy Corruption والمســـتوى الـــثانى يطلق عليه الفساد المؤسسى Institutional Corruption ومـــن حيـــث الـــنطاق يمكن التمييز بين الفساد الصغير Petty Corruption والفســـاد الكبـــير Large Scale Corruption. كما يفرق بعض الخبراء بين ثلاثـــة أنـــواع مـــن الفساد : الفساد العضوى Organic Corruption والفساد الأخلاقـــى Moral Corruption والفســـاد القـــانونى أو فساد الوظيفة العامة

Official Corruption، ويرى فريق آخر أن الفساد مرادف للرشوة واستغلال المنصب العام والمحسوبية وشراء أصوات الناخبين[٦].

ويؤكد فريق من أساتذة الإدارة المهتمين بدراسة قضايا الفساد أن مظاهره لا تقف عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات الفاسدة أو ما يسمى بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة بين النخبة الحاكمة والفئات أو الشرائح الطفيلية التى تمارس الفساد وتلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسى من خلال اللجوء إلى أعمال فاسدة كالرشوة والعمولات والمزايا المختلفة سواء كانت مادية أو معنوية[٧] ويفرق بعض أساتذة العلوم السياسية بين "فساد المجتمع" و"المجتمع الفاسد" فالأول يقصد به انحراف عن المألوف أو استثناء من الأصل العام، أما الثانى فيصبح الفساد هو المألوف والقاعدة العامة ووسيلة تكوين الثروة والحصول على النفوذ السياسى، والمكانة فى المجتمع فى جميع قطاعات الحياة وعلى جميع المستويات من الاقتصاد إلى السياسة إلى الأمن. وتنظر المجتمعات الفاسدة إلى أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسة وباعتبارها أحد مكونات الحياة اليومية ، ويتحول الفساد إلى فعل يومى وعادة مقبولة، ربما من غالبية الناس ، بحيث يتحول إلى نوع من التواطؤ العام[٨].

الدراسات السابقة :

لما كانت قضايا الفساد تعد أهم قضايا الرأى العام، لذا فقد رأى الباحث إجراء مسح للدراسات السابقة التى تناولت قضايا الرأى العام وجرائم فساد الصفوة، وأسفر المسح عما يلى :

أولاً: دراسات تناولت قضايا الرأى العام من منظور إعلامى :

من بينها: دراسة طه أحمد ربيع حول "نشر أخبار الجريمة فى الصحف المصرية"[٩] ، ودراسة عبد الفتاح عبد النبى حول "التناول الإعلامى لجرائم

النخبة"[١٠]، ودراسة أسماء حافظ حول "الصحافة والدفاع الاجتماعى ضد الجريمة"[١١]، ودراسة جمال عبد العظيم حول "المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة فى تكوين الرأى العام فى مصر"[١٢] ، ودراسة محى الدين عبد الحليم حول : "إسهام وسائل الإعلام فى الوقاية من الجريمة"[١٣]، ودراسة بسيونى حماده حول "العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير فى إثارة وتحديد ولويات القضايا العامة فى مصر"[١٤]، ودراسة محمد شومان حول "دور الإعلام المصرى فى تكوين الرأى العام"[١٥]، ودراسة أحمد المنزلاوى حول "الصفحات المتخصصة فى الصحافة المصرية[١٦]، ودراسة حنان سالم حول "التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى[١٧].

ثانيا: دراسات تناولت قضايا الرأى العام من منظور اجتماعى :

من بينها: دراسة أحمد أنور محمد حول "الأبعاد الاجتماعية لظاهرة شركات توظيف الأموال فى مصر"[١٨]، ودراسة على الطراح حول "المعتقدات الاجتماعية وتأثيرها على الجريمة"[١٩]، ودراسة سامية سعيد إمام حول "الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع"[٢٠].

ثالثا: دراسات تناولت قضايا الرأى العام من منظور إدارى:

من بينها: دراسة السيد شتا حول "الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الإدارى وعلاقته بتفشى صور الفساد فى الدول النامية"[٢١]، ودراسة صلاح الدين فهمى حول "الفساد الإدارى كمعوق نعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية"[٢٢]، ودراسة أحمد رشيد حول "الفساد الإدارى : الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية"[٢٣]، ودراسة المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض حول "مكافحة الفساد الإدارى"[٢٤]، ودراسة المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول "الفساد فى الحكومة"[٢٥].

رابعا : دراسات تناولت قضايا الرأى العام من منظور أمنى:

مـن بيـنها: دراسـة محمـد سليمان الوهيد حول "العلاقة بين الرأى العام والجريمة"[٢٦]، ودراسة عبد المحسن الداود حول "أساليب المؤسسات الأمنية فى الوقايـة من الجريمة"[٢٧]، ودراسة على الجحنى حول الإعلام الأمنى وأثره فى الرأى العام للوقاية من الجريمة"[٢٨].

خامساً: دراسات تناولت قضايا الرأى العام من منظور سياسى:

مـن بيـنها: دراسة إكرام بدر الدين حول "ظاهرة الفساد السياسى"[٢٩]، ودراسة حمدى عبد الرحمن حول "الفساد السياسى فى أفريقيا"[٣٠]، ودراسة عبد الرحمن صـبرى حـول "غياب الشفافية والمساءلة فى الدول العربية"[٣١]، ودراسة أحمد فارس عبد المنعم حول "الديمقراطية ومكافحة الفساد"[٣٢]، ودراسة نصر عارف حـول "نظـرية النخبة فى النظم السياسية المعاصرة"[٣٣]، ودراسة مايسة الجمل حـول "النخـبة السياسـية فى مصر"[٣٤]. إضافة إلى العديد من الدراسات التى تناولت النخبة السياسية فى الوطن العربى[٣٥].

سادساً: دراسات أجنبية تناولت قضايا الرأى العام وظاهرة الفساد:

من بينها دراسة Sutherland التى اهتم فيها بجرائم الطبقات العليا أو ما أطلق عليه جرائم الخاصة أوجرائم ذوى الياقات البيضاءWhite Collar Crime[٣٦]، دراسـة Huntington حول التحديث والفساد[٣٧] التى تعرض فيها للفساد الذى صـاحب عمليات التحديث الاجتماعى والاقتصادى فى كل من أمريكا وإنجلترا خـلال القـرن التاسع عشر، وعلل هذه الظاهرة بالتأثيرات الفعالة التى تركتها الـثورة الصناعية ونمو المصادر الجديدة للثروة والقوة وظهور طبقة جديدة من الأثرياء مما أدى لحدوث خلل وتصدع فى البناء الاجتماعى.

- دراسة Michael Connell عن صلة الرأى العام الأيرلندى بالعرض المشوه للجريمة فى وسائل الإعلام[٣٨]، حيث ناقشت الدراسة مسألة تفسير التصورات الخاطـئة للقراء عن الجريمة على أساس الصور المشوهة التى تقدمها وسائل

الإعلام . وأجريت الدراسة على أربع صحف أيرلندية بتحليل مضمون عينة من ألغى مقالة صحفية تعالج الجريمة. وتوصلت إلى وجود علاقة بين حجم التحيز الإعلامى والرأى العام المشوه.

- دراسة Mcmillan عن نظرية الفساد[٣٩]، أكد من خلالها أن الفساد الإدارى فى كثير من صوره، وبصفة خاصة الإختلاس، يؤدى إلى استبعاد قدر كبير من الموارد الاقتصادية للدولة، وهى بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة فى عمليات التنمية المختلفة، فضلا عن التأثير القوى للفساد فى عدم الاستقرار السياسى .

وهناك العديد من الدراسات الأجنبية التى تناولت قضايا الفساد بوصفها من أهم قضايا الرأى العام ، من بينها: دراسة Nelken & Levi التى تناولا فيها قضية الفساد السياسى[٤٠]، ودراسة Patric التى تناول فيها فساد الدولة[٤١]، ودراسة Simpkins & Donald التى تناولا فيها الفساد فى الدول النامية[٤٢].

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تحددت مشكلة الدراسة فى معالجة الصحف القومية المصرية لقضايا الرأى العام، خاصة القضايا المتعلقة بفساد النخبة والأفراد ذوى المكانة فى المجتمع، ويتبلور جوهر المشكلة البحثية فى تحديد أبعاد المعالجة الصحفية لهذه القضايا والكشف عن نوعيتها وهوية مرتكبها، ومدى نجاح الصحف القومية فى معالجتها. وترجع أهمية هذه الدراسة للأسباب التالية :

١- أثبتت الدراسات السابقة أن الأغلبية العظمى لجمهور القراء يتابعون صفحات الحوادث فى الصحف ، بما تحويه من قضايا تهم الرأى العام .

٢- عزوف معظم الدراسات الإعلامية العربية عن معالجة قضايا الفساد التى تهم الرأى العام، لذا فإن هذه الدراسة تأتى فى إطار الدراسات الهادفة للتعرف على دور الصحافة فى كشف الممارسات المنحرفة التى يرتكبها أعضاء

النخـبة المسيطرة فى المجتمع باعتبار أن أحد المهام الأساسية للصحف هو فضح الفساد وتعريته والحد من خطورته .

٣- لمـا كانت ظاهرة الفساد تعد من اخطر الظواهر التى يجب أن يتصدى لها المجـتمع بكـل قطاعاتـه، ومن أخطر المشكلات التى تهدد أمن المجتمع وتقدمـه، فإنه من الضرورى تحليل هذه الظاهرة بمختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والإدارية والأمنية وغيرها.

٤- تـأتى أهمـية هذه الدراسة أيضا فى ظل أزمات اقتصادية يشهدها المجتمع المصـرى فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، وتقديم عد من أفراد النخب المصرية المختلفة إلى ساحة القضاء، مما يستلزم إلقاء الضوء على جرائم هذه النخب، لما لها من انعكاسات مباشرة على مسيرة التنمية فى مصـر، إضـافة إلـى تأثـير السلوك المنحرف للنخبة على الشرائح الدنيا والمتوسطة من عامة الشعب .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى :

١- الـتعرف على حجم ودرجة اهتمام الصحف القومية بالقضايا المنظورة أمام القضاء.

٢- وصـف وتشـخيص المعالجـة الصحفية لقضايا الفساد ووسائل إبراز هذه القضايا .

٣- التعرف على مصادر المادة الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد .

٤- التعرف على القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى تغطية قضايا الفساد .

٥- الـتعرف علـى أنماط وأنواع قضايا الفساد الأكثر بروزا وتناولا من جانب الصحف القومية.

٦- التعرف على هوية المتهمين فى قضايا الفساد التى شغلت اهتمام الرأى العام خلال فترة البحث، والنخب التى ينتمون إليها، وأنماط ارتكاب جرائمهم .

٧- التعرف على الأهداف الرئيسية لتغطية الصحف القومية لقضايا الفساد .

٨- الوقوف على مدى التزام الصحف القومية بتشريعات وأخلاقيات المهنة فى تغطيتها لقضايا الفساد التى تشغل اهتمام الرأى العام.

٩- الوقوف على أهم المشكلات التى تواجه الصحافة المصرية فى معالجتها لقضايا الرأى العام المنظور أمام القضاء، والوصول إلى صياغة مقترحات لكيفية التغلب على هذه المشكلات التى تعوق أداء الصحافة فى معالجة قضايا الفساد .

تساؤلات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات أهمها:

- ما حجم اهتمام الصحف القومية بقضايا الفساد المنظورة أمام القضاء ؟
- ما الوسائل التى استخدمتها الصحف القومية لإبراز هذه القضايا ؟
- ما مصادر المادة الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد؟
- ما القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى معالجة قضايا الفساد ؟
- ما أنماط وأنواع قضايا الفساد الأكثر بروزا وتناولا من جانب الصحف القومية؟
- ما نوعية النخب التى ينمى إليها المتهمون فى قضايا الفساد؟
- ما أنماط ارتكاب جرائم الفساد؟
- ما الأهداف الرئيسية التى تسعى إلى تحقيقها الصحف القومية من خلال تغطيتها لقضايا الفساد؟
- ما مدى التزام الصحف القومية بتشريعات وأخلاقيات مهنة الصحافة فى تغطيتها لقضايا الفساد التى تشغل اهتمام الرأى العام؟

- مـا أهـم المشكلات والمعوقات التى تواجه الصحافة المصرية فى معالجتها لقضـايا الـرأى العـام المنظورة أمام القضاء؟ وكيف يمكن التغلب على هذه المشكلات والمعوقات؟

تحـديد المفـاهيم :

المعالجـة الصـحفية : يقصد بها أسلوب تغطية الصحف القومية لكافة جوانب الأفعال أو الممارسات المنحرفة لصفوة المجتمع .

قضـايا الـرأى العام: يقصد بها فى هذه الدراسة قضايا الفساد المنظورة أمام القضـاء والـتى تثير اهتمام الأغلبية الواعية من جماهير الشعب المصرى، كما تلقى اهتماما كبيرا من جانب الصحف ، يميزها عن غيرها من القضايا.

الفسـاد : عرفه الخبراء والمتخصصون بأنه (مجموعة من الممارسات التى قد يباشـرها بعـض المسئولين فى الدولة، ويتم بمقتضاها تسهيل خدمات أو تقديم امتيازات حكومية للغير لقاء مكاسب خاصة غير مشروعة)[٤٣]، وعرفه آخرون بأنـه (سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة)[٤٤] وهو أيضا (سلوك قائم على استغلال المنصب العام سواء كان شغله يـتم بالانتخاب أو التعيين، والانحراف عن الواجبات والمهام الرسمية المرتبطة بـه، مـن أجل تحقيق مصلحة خاصة مادية كانت أو غير مادية، وسواء كانت مصـلحة شخصـية مباشـرة تتعلق بشاغل المنصب نفسه أو مصلحة عائلية أو طائفـية أو لآخرين تربطهم علاقات مصلحية بالأخير، وذلك من خلال استخدام إجراءات أو اللجوء إلى معاملات تخالف القوانين السائدة وتتناقض مع مقتضيات تحقـيق الصـالح العـام)[٤٥]، وكثيرا ما يستخدم لفظ "الفساد" للتعبير عن رشوة الموظـف العـام لحثه على القيام بعمل لا تسمح به القواعد المعمول بها، أو أية صورة أخرى لإساءة استخدام وظيفة عامة لتحقيق نفع شخصى[٤٦].

وعرف قاموس اكسفورد "الفساد" Corruption بأنه (فساد العقل أو فساد الحقيقة أو فساد الأحوال أو أى أمر بصفة عامة. وقد يكون الفساد فيزيقيا Physical Corruption أو فسادا أخلاقيا Moral Corruption)[٤٧].

ويشير اتجاه الرأى العام فى تعريف الفساد إلى معتقدات المواطنين ونظرتهم إلى عمل سياسى معين وتقييمهم له. ووفقا لهذا الاتجاه ، فإن العمل السياسى ينطوى على فساد إذا كانت أغلبية الرأى العام تعتبره فاسدا[٤٨].

النخبة : تعرفها المعاجم والموسوعات السياسية بأنها (نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة)[٤٩]. وهى أيضا (مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا سياسيا أو اجتماعيا مرموقا . كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة فى مجال معين)[٥٠]، كما أن المصطلح (تعبير عن الامتياز والتفوق وقيمة قيادية فى مؤسسة أو فى المجتمع)[٥١]. ويعرف علماء الاجتماع مفهوم النخبة أو الصفوة Elite بأنها (تلك الجماعة أو الفئة من الأفراد الذين يحظون بمكانة اجتماعية عالية ومتميزة تؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى)[٥٢].

البناء النظرى للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة فى بنائها النظرى على نظرية "ترتيب الأولويات" Agenda setting التى تفترض قدرة وتأثير وسائل الإعلام فى تنبيه الجمهور للتفكير فى قضايا معينة يمكن أن يتشكل حولها الرأى العام وبالتالى فهى تدفع الجمهور إلى التفكير فى هذه القضايا. كما تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التى تقع فى المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التى يتم التركيز عليها بشدة والتحكم فى طبيعة محتواها. وقد انتهى العديد من الدراسات التى اعتمدت على نظرية "ترتيب الأولويات" إلى أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين حجم التغطية التى يتم تكثيفها

فـــى القضـــايا السياسية التى تثيرها وسائل الإعلام وبين درجة أهميتها بالنسبة للـــرأى العام. وكلما انتشرت القضية بين جماهير كثيرة كلما كانوا أكثر اهتماما بها وقدرة على تقديم الحلول بشأنها(٥٣).

نـــوع الدراســـة :

تعـــد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تستهدف تصوير وتحليل ودراسة الحقـــائق الراهـــنة المتعلقة بخصائص وسمات ظاهرة معينة أو موقف معين أو مجتمع معين يغلب عليه صفة التحديد، وتصوير وتحليل وتقويم هذه الخصائص والســـمات للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة التى يقوم الباحث بدراستها(٥٤)، وتتبلور فى معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد التى تشغل اهتمام الرأى العام فى مصر .

المناهج والأدوات البحثية:

لجأ الباحث لاستخدام المناهج البحثية التالية :

١- **مـــنهج المســـح الإعلامـــى:** حيث تم توظيفه لمسح جميع أعداد صحيفة "الأهرام" الصادرة فى الفترة من ١/١/ - ٢٠٠٢/١٠/٣١ ، بهدف الوقوف علـــى كيفـــية معالجتها لقضايا الفساد، كما استخدم الباحث هذا المنهج أيضا لمســـح الدراســـات الســـابقة الـــتى تناولت قضايا الرأى العام على مختلف المستويات الإعلامية والسياسية والإدارية والأمنية وغيرها.

٢- **المـــنهج المقـــارن:** اســـتعان بـــه الباحـــث لملاحظة ورصد أوجه الشبه والاختلاف ومدى التباين أو الاتساق فى المعالجة الصحفية لعينة من قضايا الفساد المنشورة بصحيفة الأهرام خلال عام ٢٠٠٢.

وفـــيما يـــتعلق بالأدوات البحثية فقد لجأ الباحث لاستخدام تحليل المضمون كأداة تســـتخدم فى تحليل المادة الصحفية بغرض الحصول على النتائج والاستدلالات الصـــحفية وكأســـلوب بحث يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهرى أو المضمون

الصـــريح لمادة الاتصال المراد تحليلها ووصفها وصفا وكميا بهدف الكشف عما تريد الصحيفة أن تبلغه لقرائها(**).

المجال الزمنى للدراسة:

تـــم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من ١/١ – ٢٠٠٢/١٠/٣١م، حيث تعد الفترة الســـابقة مباشـــرة على إجراء هذه الدراسة التحليلية ، كما يعد عام ٢٠٠٢ أهم الأعـــوام الأخـــيرة الـــتى شـــهدت قضايا الفساد التى شغلت اهتمام الرأى العام المصرى .

مجتمع الدراسة :

تـــم اختـــيار صحيفة "الأهرام" بوصفها أقدم الصحف القومية المصرية وأقواها تأثيرا فى الرأى العام، خاصة رأى الأغلبية الواعية من الصفوة وقادة الرأى فى المجـــتمع، الذين يقومون بدورهم فى التأثير فى قطاعات عريضة من الجماهير. وقـــد اكـــتفى الباحـــث بالتطبـــيق على صحيفة الأهرام، حيث أظهرت دراسة اســـتطلاعية لـــنماذج مختلفة من الصحف القومية خلال عام ٢٠٠٢ عدم وجود اختلافات جوهرية فى طريقة معالجة الصحف القومية اليومية الصباحية: الأهرام والأخـــبار والجمهورية، لقضايا الفساد ، خاصة فيما يتعلق بالتناول الكيفى لهذه القضـــايا والاكتفاء فى معظم الأحيان بالتغطية الخبرية التى تتفاوت من صحيفة لأخرى .

ونظرا لأهمية التعرف على معالجة الأهرام لقضايا الفساد، فقد تم إخضاع جميع أعـــداد الصحيفة الصادرة طوال فترة البحث للتحليل، وبلغت جملتها ٣٠٤ أعداد تمثل ٨٣,٣٪ من إجمالى أعداد الأهرام الصادرة عام ٢٠٠٢ .

تصميم استمارة التحليل :

أملـــت طبـــيعة هـــذه الدراسة قيام الباحث بإعداد وتصميم استمارة التحليل فى صورتها الأولية مسترشدا بدراسات سابقة(*) وصياغة عدد من الفئات وتصنيفها

حسب القضايا التى حددها الباحث. ثم تلا ذلك عرض الاستمارة فى صورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والأكاديميين حيث أبدوا عددا من الملاحظات المتعلقة بتحدي وترتيب بعض فئات التحليل ومدى أهميتها واتصالها بمشكلة البحث وأهدافه. وبناء على هذه الملاحظات، تم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية .

أساليب التحليل :

لجأ الباحث لاستخدام أسلوب تحليل وتفسير البيانات التى تم جمعها، كما استخدم الأسلوب الإحصائى فى تصنيف وتبويب وتحليل هذه البيانات. ولا شك أن أفضل الدراسات والبحوث – كما يؤكد أساتذة وخبراء مناهج البحث – هى التى لا يكتفى الباحث فيها بمجرد عرض الأرقام أو الجداول الإحصائية أو مجرد شرح هذه الجداول ، بل لابد من شرح هذه النتائج وتفسيرها وتبريرها وظهور شخصية الباحث من خلال آرائه المبنية على الإطلاع والدراسة المتعمقة لموضوع بحثه(٥٦).

اختبار الصدق والثبات :

اعتمد الباحث فى اختبار الصدق على قياس الصدق الظاهرى للاستمارة من حيث قدرتها على الإجابة على كافة تساؤلات البحث مما يؤدى لتحقيق أعلى درجات الدقة فى عملية التحليل . أما بالنسبة للثبات فقد قام الباحث بمعاونة اثنين من المحللين بتطبيق استمارة التحليل على عينة عشوائية من أعداد الأهرام، وتمت مقارنة النتائج حيث بلغت نسبة الثبات بين المحللين ٩٣٪ وهى نسبة معقولة تدل على صلاحية الاستمارة ووضوح فئاتها المختلفة .

فئات التحليل :

ترتبط فئات التحليل ارتباطا وثيقا بأهداف البحث وتساؤلاته، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين:

أولا: فئات الشكل : وتشمل :

١- **حجم التكرارات:** الخاصة بقضايا الفساد خلال شهور فترة الدراسة .

٢- **مكان النشر :** صفحة أولى – صفحة داخلية – صفحة أخيرة.

٣- **الموقع على الصفحة :** أعلى يمين الصفحة – أعلى يسار الصفحة – قلب الصفحة – أسفل يمين الصفحة – أسفل يسار الصفحة – ذيل الصفحة – صفحة تحريرية كاملة.

٤- **وسائل الإبراز :** النشر بالصفحة الأولى – مانشيت – رئيسى – صور شخصية – صور موضوعية – إطارات وبراويز – شبكات – رسوم – أخرى– غير محدد.

٥- **مصدر المادة الصحفية :** أمنى – قضائى – تنفيذى – تشريعى – اقتصادى– طبى – دفاع المتهم – الضحية – محرر الجريدة – كاتب – رسام – قارئ – أخرى – غير محدد.

٦- **قوالب التحرير الصحفى :** خبر قصير – موضوع إخبارى – تقرير – حديث – تحقيق – مقال رأى – عمود – افتتاحية – ندوة – كاريكاتير – رسائل القراء – أخرى .

ثانيا: فئات المضمون : وتشمل :

١- **أنواع القضايا :** رشوة – استيلاء على المال العام – استغلال نفوذ – فساد إدارى – تزوير– إهمال –قتل –كسب غير مشروع –تهرب جمركى –جنس –حيازة مخدرات – أخرى.

٢- **النخبة التى ينتمى إليها المتهمون :** وتشمل :

- **نخبة سياسية :** وتضم الوزراء والمحافظين وأعضاء البرلمان ورؤساء وأعضاء هيئات الأحزاب السياسية وغيرهم ممن يمارسون العمل السياسى العام.

- **نخبة اقتصادية** : وتضم رجال الأعمال من أصحاب الشركات الخاصة بالمقاولات وتوظيف الأموال والبورصة والاستثمار ومكاتب الاستيراد والتصدير، وكبار الموظفين بالبنوك وكبار التجار وكبار المهنيين ممن يعملون لحسابهم الخاص .
- **نخبة ثقافية** : وتضم كبار الإعلاميين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمحامين والمشتغلين بالعمل النقابى وأعضاء منظمات المجتمع المدنى وغيرهم ممن يلعبون أدواراً تتصل بالعلوم والثقافة وإرشاد وتنوير الرأى العام .
- **نخبة إدارية**: وتضم كبار الموظفين العموميين من رؤساء هيئات وشركات ومصالح حكومية ووكلاء الوزارات والمديرين العامين وغيرهم ممن يشغلون مواقع فى وظائف الإدارة العليا .

٣- **أنماط ارتكاب الجرائم** : فردى - زوجى - جماعى - مؤسسى - أخرى .

٤- **هدف التغطية الصحفية** : ويشمل : كشف انحراف - تأييد اتهام - الدفاع عن اتهام - سرد وقائع - أخرى .

٥- **مدى الالتزام بأخلاقيات المهنة** : التزمت - التزمت إلى حد ما - لم تلتزم.

٦- **دلالات الالتزام بأخلاقيات المهنة** : تحرى الدقة فى توثيق المعلومات - نسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة - عدم توجيه اتهامات بغير سند - عدم نشر أسماء أو صور للمتهمين - عدم استغلال الحياة الخاصة للمتهم للتشهير به - أخرى .

عينة القضايا :

لجأ الباحث لاختيار عينة عمدية من قضايا الفساد التى شغلت اهتمام الرأى العام المصرى خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٢، وقد تم اختيار هذه القضايا للتحليل والدراسة بناء على عدة معايير :

١- أن تكون القضية إحدى قضايا الفساد بأنواعه المختلفة .

٢- أن تلقى اهتماما ملحوظا من جانب الصحف القومية بالنشر عنها فى فترات زمنية متصلة أو متفرقة .

٣- أن تشغل القضية اهتمام الرأى العام بمختلف قطاعاته ، فتصبح حديث الناس فى كل مكان من أنحاء مصر.

٤- أن ينتمى المتهمون فى قضايا الفساد إلى النخب التى تتبوأ مراكز مرموقة فى المجتمع.

وبناء على هذه المعايير الأربعة ، تم اختيار ثمانى قضايا على النحو التالى :

١- قضايا الاستيلاء على أموال البنوك :

حيث شهد عام ٢٠٠٢ تقديم عد كبير من الشخصيات المرموقة فى المجتمع إلى ساحة القضاء لاتهامهم بالاستيلاء على ملايين الجنيهات من أموال المودعين بالبنوك، ومنح عدد من العملاء قروضا وتسهيلات ائتمانية تجاوزت فى أحد البنوك مليارا و٦٠٠ ألف جنيه، إضافة إلى قضية من أطلق عليهم "نواب القروض" الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية رادعة .

٢- قضية قطار الصعيد :

وتعد أهم القضايا التى شغلت اهتمام الرأى العام المصرى فى عام ٢٠٠٢ وتمثل نموذجا للفساد الإدارى بأحد المرافق المهمة فى الدولة. وقد وقعت أحداث هذه القضية يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٢، حينما احترق أحد قطارات الوجه القبلى المتجه من الجيزة إلى محافظات الصعيد وراح ضحيته ٣٦١ مواطنا وأصيب ٦٦ آخرون وفقا للإحصاءات الرسمية المعلنة. وأحالت النيابة العامة ١١ متهما من مهندسى ومشرفى هيئة السكك الحديدية إلى محكمة جنايات الجيزة بتهم الإهمال الجسيم والقتل الخطأ والإصابة الخطأ، إلا أن محكمة الجنايات أصدرت حكما بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ يقضى ببراءة جميع المتهمين فى تلك القضية مستندة

إلـــى أن إجراءات التحقيق التى استمرت لمدة خمسة أشهر وتقع فى حوالى ألفى صـــفحة "خلصت إلى عدم تحديد سبب الحريق وأن ما تضمنته من تقرير اللجنة الفنـــية هـــو قـــول مرسل يفتقد أى دليل علمى أو معملى بما يستحيل معه أمام المحكمة تحديد المسئولية الجنائية تجاه المتهمين"(٥٧). ورغم صدور هذا الحكم إلا أن تعليقات الرأى العام التى عكستها بعض وسائل الإعلام أشارت بأصابع الاتهام إلى الفساد الإدارى الذى تفشى فى هيئة السكك الحديدية طوال سنوات عديدة مما أســـفر عن هذه الكارثة التى تعد الأولى من نوعها فى تاريخ هذا المرفق المهم . وقد طعنت النيابة العامة بالنقض فى الحكم ببراءة المتهمين فى حادث القطار .

٣- قضية محى الدين الغريب :

تعـــد إحدى قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام المصرى وأطلق عليها "قضية الجمـــارك الكبرى"، حيث اتهم وزير المالية السابق باستغلال وظيفته والإضرار العمـــدى بأموال مصلحة الجمارك التابعة له، كما اتهم رئيس المصلحة وآخرون بمعاملـــة بعض رجال الأعمال بإعفائهم من الرسوم والغرامات المستحقة عليهم مقابل الحصول على رشاوى، وأصدرت محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٨ حكمها فى هذه القضية، حيث قضت بمعاقبة ستة من المتهمين فى القضـــية بعقوبـــات تـــتراوح بين الحبس سنة والأشغال الشاقة لمـــدة ١١ عاما، وبراءة ثلاثة متهمين(٥٨).

٤- قضية المستشار ماهر الجندى:

تعـــد هذه القضية واحدة من أهم القضايا التى شغلت الرأى العام المصرى، نظرا لكـــون المـــتهم واحدا من أبرز الشخصيات التى تولت مناصب مهمة فى السلك القضائى قبل اختياره للعمل محافظا لعدة محافظات كان آخرها محافظة الجيزة. وقـــد اتهـــم المستشـــار ماهر الجندى بالتورط فى جرائم رشوة واستغلال النفوذ وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وقضت محكمة أمن الدولة العليا بسجنه سبع

سنوات وغرامة ألفى جنيه. وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها "إن المتهم تورط فى جريمة نكراء نزلت به من علیائه ووضعته أسفل الساقين"(٥٩).

٥- قضية طب قصر العينى :

تعد هذه القضية نموذجا لقضايا الفساد فى الوسط الجامعى ، كما تعد القضية الوحيدة – بين جميع قضايا الرأى العام محل الدراسة – التى فجرتها الصحافة وكشفت أبعادها المختلفة، بالنشر عنها لأول مرة فى نهاية شهر مارس ٢٠٠١، حيث نشرت صحيفة الوفد على صفحتها الأولى يوم الخميس ٢٩ مارس ٢٠٠١ خبرا قصيرا يشير إلى وجود تلاعب فى نتائج امتحانات بعض الفرق الدراسية بكلية طب قصر العينى(٦٠)، وفى اليوم التالى الجمعة ٣٠ مارس ٢٠٠١ انفردت صحيفة "الأخبار" بنشر تفاصيل تحوى وقائع خطيرة عن تزوير النتائج ، وأكدت الصحيفة بما حصلت عليه من وثائق أن وكيل الكلية أضاف لابنه وابن زميله عشرات الدرجات ، وأنه تم تشكيل لجنة من أساتذة القانون والطب للتحقيق ومراجعة النتائج السابقة، وأنه تم رفض قبول استقالة وكيل الكلية(٦١).

ونظرا لخطورة هذه القضية بصفتها إحدى قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام، فقد أحال رئيس جامعة القاهرة الموضوع للنيابة العامة، ووصف النائب العام فى حديث نشرته "الأهرام" بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٢ ما جرى بأنه "إجرام لا ينزلق إليه سوى أعتى المجرمين"(٦٢). وقضت محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠٠٢ بمعاقبة المتهم الأول د. أحمد فطين وكيل الكلية لشئون الطلاب بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعزله من وظيفته، وبراءة المتهم الثانى د. أحمد لطفى أبو النصر وكيل الكلية للدراسات العليا لعدم وجود أدلة ضده. وناشدت المحكمة المسئولين عن التعليم بكلية طب قصر العينى سرعة العمل على تطوير نظم الامتحانات وأعمال الكنترول وإعادة النظر فى توزيع النسب المقررة لوسائل الامتحانات المختلفة المخصصة لتقييم الطلبة وإقامة العدل والمساواة بين

الطلبة جميعا[٦٣]. وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بإعادة محاكمة وكيلى كلية طب قصر العينى أمام دائرة جديدة .

٦- قضية محمد الوكيل :

تعد هذه القضية من أهم قضايا الفساد التى شغلت الوسط الإعلامى والرأى العام المصرى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٢ ، حيث تم إلقاء القبض على محمد الوكيل رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتليفزيون واثنين من معدى أحد البرامج التليفزيونية بتهمة تقاضى رشاوى من بعض الأطباء الذين تم استضافتهم فى البرنامج، وقضت محكمة أمن الدولة العليا فى جلستها مساء يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢ بمعاقبة محمد إبراهيم الوكيل بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ عشرة آلاف جنيه فى قضية الرشوة الأولى، كما قضت المحكمة على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وإلزامه برد ٣٥٠٠ جنيه فى قضية الرشوة الثانية ، وعاقبته المحكمة فى الجلسة نفسها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه فى قضية حيازته قطعة من المخدرات داخل مكتبه ، وقررت المحكمة عزله من وظيفته. وعاقبت المحكمة أحد الأطباء المتهمين بتقديم رشوة للوكيل، بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه، بينما قضت ببراءة المتهمين الآخرين اللذين يعملان فى إعداد البرنامج التليفزيونى، لاعترافهما على المتهم والاستفادة من نص القانون بإعفائهما من العقاب .

٧- قضية مركز ابن خلدون :

وتعد هى الأخرى من أهم القضايا التى شغلت اهتمام الرأى العام ، خاصة فى الوسط الجامعى، بحكم كون المتهم الأول فى تلك القضية د. سعد الدين إبراهيم أستاذا جامعيا شهيرا، كما شغلت القضية أيضا اهتمام منظمات المجتمع المدنى، نظرا لكون مركز ابن خلدون واحدا من بينها. وقد وجهت النيابة العامة للمتهمين

البالغ عددهم ٢٧ متهما فى تلك القضية عدة اتهامات، أهمها الاحتيال والنصب والتزوير وتلقى أموال من جهات أجنبية. وقد قضت محكمة أمن الدولة بمعاقة د. سعد الدين إبراهيم بالحبس لمدة سبع سنوات، كما قضت بمعاقبة باقى المهتمين بعقوبات تتراوح ما بين الحبس سنتين وثلاث سنوات. إلا أن محكمة النقض قضت بنقض الحكم وإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى.

٨- قضايا الأطباء :

شهد عام ٢٠٠٢ نشر العديد من الأخبار عن قضايا الفساد فى الوسط الطبى، وأشهرها قضية نائب مدير مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية المعروفة باسم "مستشفى العجوزة" الذى فجرت هيئة الرقابة الإدارية قضيته وتم إلقاء القبض عليه فى منتصف يناير ٢٠٠٢ بتهمة ممارسة الطب دون الحصول على شهادة جامعية. وقد تدرج المتهم فى السلم الوظيفى منذ التحاقه بالعمل عام ١٩٩٣ حتى وصل إلى منصب نائب مدير المستشفى ومدير بنك الدم، وكان يقوم بإجراء عمليات جراحية تتطلب الكشف على المرضى رجالا ونساءً ، وفجرت هذه القضية جوانب عديدة للفساد المتفشى فى بعض المستشفيات الحكومية.

أما القضية الثانية التى أثارت اهتمام الرأى العام المصرى، فكانت قضية د. على أيوب طبيب الأسنان الشهير الذى اتهم بهتك أعراض بعض الفتيات اللائى ترددن على عيادته. وأثار النشر الصحفى عن تلك القضية وقتها غضب وسخط الكثيرين، خاصة من النساء اللائى أحجمن عن التردد على عيادات أطباء الأسنان إلا بمرافقة ذويهم من الرجال. وهى قضية من قضايا الفساد فى الوسط الطبى أثارت اهتمام الرأى العام بشكل غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة . ولم تكتف الصحف بالتغطية الصحفية لهاتين القضيتين، فبدأ النشر عن إحالة طبيب الفيوم المزيف لمحكمة الجنايات ، وعن طبيب سدد نصف مليون جنيه للتصالح مع الضرائب، وعن طبيب شهير يحاول إيداع زوجته فى مصحة نفسية، وعن

طبيـــب مـــتهم بإجراء عمليات إجهاض والاحتفاظ بالأجنة فى عيادته، إلى آخر قضايا الأطباء التى شغلت الرأى العام المصرى عام ٢٠٠٢.

نتائج الدراسة التحليلية

أولا: حجم التغطية الصحفية لقضايا الفساد :

م	القضايا	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	الإجمالى	
												ك	٪
١	قطار الصعيد	–	١٤	٧٦	٢	٥	٦	٥	٥	١	٥	٢١٩	٥٠,٤
٢	أموال البنوك	٢٣	٨	٩	٢	٣	٤	٦	١٣	١٢	٢٥	١٠٥	٤,١
٣	مركز ابن خلدون	٢	٥	٢	٢	٣	٢	٩	١	–	١	٢٧	٦,٢
٤	الأطباء	٨	–	٧	–	–	–	٥	–	٢	٢	٢٤	٥,٦
٥	محى الدين الغريب	٩	٦	٢	–	١	٢	–	–	–	–	٢٠	٤,٦
٦	ماهر الجندى	٢	١	٣	١	١	٣	٢	١	–	١	١٥	٣,٤
٧	طب قصر العينى	٢	١	٥	١	٣	–	١	–	١	–	١٤	٣,٢
٨	محمد الوكيل	–	–	–	–	–	–	٧	١	–	٣	١١	٢,٥
	الإجمالى	٤٦	٣٥	٠٤	٨	١٦	١٧	٣٥	٢١	١٦	٣٧	٤٣٥	١٠٠

جدول رقم (١)

حجم التغطية الصحفية لقضايا الفساد

مرتبة تنازليا على شهور فترة الدراسة

أظهرت الدراسة التحليلية لقضايا الفساد المنشورة بصحيفة الأهرام ، خلال فترة الدراسة – كما يوضح الجدول رقم (١) – النتائج والمؤشرات التالية :

* احتلت قضية قطار الصعيد مقدمة القضايا التى شغلت الرأى العام، فقد حصلت على(٢١٩ تكرارا بنسبة ٥٠,٤٪) من إجمالى حجم التغطية الصحفية للقضايا المختارة. مما يدل على اهتمام الصحف القومية بصفة عامة، والأهرام بصفة خاصة، بهذه القضية التى شغلت الرأى العام المصرى. لكن الملفت للنظر أن الحملة الصحفية الضخمة التى بدأتها الأهرام فى أول مارس ٢٠٠٢، وتناولت جمع تبرعات لأسر ضحايا قطار الصعيد، لم تستمر طويلا، فقبل أن ينتهى

هـذا الشهر، هبط معدل النشر عن قضية قطار الصعيد بشكل ملحوظ، وربما كان السبب الأول هو انشغال الرأى العام المصرى والعربى بقضية الحصار الإسرائيلى للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى رام الله، فالتفتت الأنظار إلى قضية الحصار وتوارى الاهتمام بحادث القطار، باندلاع المظاهرات فى الجامعات والمدارس المصرية وبعض الإماكن العامة، منددة بحصار الرئيس الفلسطينى وتحديد إقامته .

- احتلت قضايا الاستيلاء على أموال البنوك المرتبة الثانية ، إذ حظيت بـ١٠٥ تكرارات بنسبة ٢٤,١٪، وقد شملت التغطية الصحفية لقضايا الفساد المالى والإدارى عدداً كبيرا من البنوك، كبنك القاهرة والبنك الأهلى، وبنك مصر ، وبنك مصر اكستربور، وبنك مصر إيران، وبنك النيل، وبنك الدقهلية، وبنك التنمية الصناعية، وبنك المهندس، والبنك التجارى الدولى، وبنك التمويل المصرى السعودى، وبنك الاستثمار العربى، والمصرفى العربى الدولى، وبنك التنمية والائتمان الزراعى، وغيرها من البنوك. مما يدل على تفشى ظاهرة الفساد فى أوساط الجهات والهياكل الإدارية والمالية القائمة على الاقتصاد المصرى .
- جاءت قضية مركز ابن خلدون فى المرتبة الثالثة بين قضايا الفساد من حيث حجم التغطية الصحفية لها (٢٧ تكرارا بنسبة ٦,٢٪)، واحتلت قضايا الأطباء والفساد فى الوسط الطبى المرتبة الرابعة (٢٤ تكرارا بنسبة ٥,٦٪). وجاءت قضية الدكتور محى الدين الغريب وزير المالية السابق فى المرتبة الخامسة (٢٠ تكرارا بنسبة ٤,٦٪) ، ثم قضية المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة السابق التى احتلت المرتبة السادسة (١٥ تكرارا بنسبة ٣,٤٪) ، ثم قضية طب قصر العينى فى المرتبة السابعة (١٤ تكرارا بنسبة ٣,٢٪)، وجاءت قضية محمد الوكيل رئيس قطاع الأخبار السابق فى المرتبة الثامنة

والأخـــيرة (١١ تكرارا بنسبة ٢,٥٪)، حيث إن هذه القضية الأخيرة لم يتم الكشف أو النشر عنها إلا فى شهر يوليو ٢٠٠٢.

* فيما يتعلق بحجم المعالجة الصحفية لقضايا الفساد خلال شهور فترة الدراسة، احـتل شـهر فبراير الذى وقع فيه حادث قطار الصعيد المركز الأول(١٣٥ تكـرارا بنسبة ٣١٪) يليه شهر مارس (١٠٤ تكرارات بنسبة ٢٣,٩٪) حيث تواصـلت التغطية الصحفية المكثفة لحادث القطار، أما عن باقى شهور فترة الدراسة ، فقد جاء شهر يناير فى المركز الثالث (٤٦ تكرارا بنسبة ١٠,٦٪) يليه شهر أكتوبر فى المركز الرابع (٣٧ تكرارا بنسبة ٨,٥٪) ثم شهر يوليو فى المركز الخامس (٣٥ تكرارا بنسبة ٨٪). وجاء شهر أغسطس فى المركز الســادس (٢١ تكرارا بنسبة ٤,٨٪)، ثم شهر يونيو فى المركز السابع (١٧ تكرارا بنسبة ٤٪)، واحتل كل من شهر مايو وشهر سبتمبر المركز الثامـن (١٦ تكـرارا بنسـبة ٣,٧ ٪لكل منهما) وجاء شهر أبريل فى المركز العاشر والأخير (٨ تكرارات فقط بنسبة١,٨٪) .

وتـدل هـذه الأرقام على الاهتمام الكبير من جانب صحيفة الأهرام بأهم قضية شـغلت الـرأى العـام وهى قضية قطار الصعيد، إلا أنه قد يؤخذ على معالجة الأهـرام لهذه القضية انحدار الخط البيانى بعد مرور شهر واحد من وقوع هذا الحـادث. وقـد لاحظ الباحث تقلص التغطية الصحفية لحادث القطار فى معظم الصحف المصرية ابتداء من نهاية شهر مارس ٢٠٠٢ لاهتمامها بقضية الحصار الإسـرائيلى المفروض على الرئيس الفلسطينى، مما صرف الأنظار عن قضية فساد إدارى فى مرفق من أهم مرافق الدولة. إلا أن أهم ما كشفت عنه المعالجة الصـحفية لحـادث قطار الصعيد بطء الأداء الحكومى فى مواجهة هذا الحادث المأساوى ، فلم يعقد مجلس الوزراء اجتماعا لمناقشة هذه القضية الخطيرة إلا فى يوم ٩مارس[٦٤]، أى بعد ١٧يوما من وقوع الحادث مكتفيا باستقالة كل من وزير

النقل ورئيس هيئة السكك الحديدية، وكان من الضرورى أن يعقد اجتماعا لمناقشة هذا الموضوع الذى شغل اهتمام الرأى العام المصرى بكل قطاعاته وفئاته فى مختلف محافظات مصر، وهو ما دعا السيد رئيس الجمهورية بعد أقل من ٤٨ ساعة على وقوع هذا الحادث – لتوجيه كلمة إلى الأمة أكد فيها على محاسبة كل من يثبت أنه قصر أو تراخى فى توفير السلامة للمواطنين(٦٥).

ثانيا : توزيع قضايا الفساد على صفحات الأهرام:

الصفحة	ك	٪
أولى	٤٢	٩,٦
داخلية	٣٩١	٨٩,٩
أخيرة	٢	٠,٥
الإجمالى	٤٣٥	١٠٠

جدول رقم (٢)

توزيع قضايا الفساد على صفحات

الأهرام خلال فترة الدراسة

من خلال قراءة الجدول رقم (٢) يتضح ما يلى :

تم نشر الأغلبية العظمى لقضايا الفساد فى الصفحات الداخلية للأهرام، إذ بلغ مجموع ما نشر فى هذه الصفحات ٣٩١ مادة صحفية بنسبة ٨٩,٩٪، بينما بلغ جملة المنشور على الصفحة الأولى ٤٢ خبرا بنسبة ٩,٦٪ ، ولم يزد ما نشر على الصفحة الأخيرة بالأهرام طوال فترة الدراسة عن ٠,٥٪ من إجمالى المادة الصحفية المنشورة عن قضايا الفساد طوال فترة الدراسة. فى ٥ مارس ٢٠٠٢ كتب أنيس منصور عموده اليومى "مواقف" عن حادث قطار الصعيد مشيرا إلى ما نشرته صحف العالم من صور عربات القطار المحترقة، وقال إن بعض هذه الصحف "أبدى دهشته من تركيبة العربات والأسياخ الحديدية التى تحمى النوافذ.

وتحولت العربات كأنها أقفاص حتى لا يهرب منها الراكب الذى تسلل إلى القطار من غير تذكرة". وأضاف الكاتب أن العربات صارت مثل التخشيبة فى المحكمة أو كالسجون ذات العجلات بقصد الترفيه عن السجناء. ونبه أنيس منصور من وقوع حوادث أخرى مماثلة[٦٦]. وفى ٢٠ مارس كتب إبراهيم نافع عموده اليومى "حقائق" بالصفحة الأخيرة للأهرام حول الموضوع نفسه. وقال إن "سياسة المسكنات لا تجلب سوى مزيد من الكوارث وتجاهل المشكلات هو بداية الطريق إلى الانهيار". وأكد رئيس تحرير الأهرام على ضرورة المشاركة الإيجابية من جانب المواطنين فى أى إصلاح أو تطوير باعتبارهم طرفا مؤثرا فى تحديد مستوى أداء الهيئة والحفاظ على القطارات. كما أكد على ضرورة التوظيف الاقتصادى لإمكانات السكك الحديدية ، وإرسال الخبراء إلى دول كاليابان وبريطانيا وسويسرا للاستفادة من تجاربها[٦٧]. وبخلاف هذين العمودين لم تنشر الأهرام على صفحتها الأخيرة طوال فترة الدراسة أى مادة صحفية حول قضايا الرأى العام بصفة عامة وقضايا الفساد بصفة خاصة، رغم أهمية هذه الصفحة فى البناء الهيكلى للصحيفة وما تحويه من عمودين ينشران يوميا لاثنين من أكبر كتابها.

ثالثاً: تغطية قضايا الفساد بالمواقع المختلفة لصفحات الأهرام:

يعد الموقع على الصفحة مؤشرا مهما يعكس – كما يؤكد أساتذة وخبراء الصحافة – درجة اهتمام الصحيفة بالموضوع المطروح. ويميل المتخصصون إلى تقسيم صفحة الجريدة إلى ستة أقسام وترتيب هذه الأقسام وفقا لأهمية موقعها على النحو التالى: أعلى يمين، أعلى يسار، قلب الصفحة، أسفل يمين، ذيل الصفحة، أسفل يسار، وذلك اعتمادا على حركة العين وتنقلها على المواقع المختلفة للصفحة عند القراءة[٦٨].

ويؤكد أساتذة الإخراج الصحفى على ضرورة توزيع عناصر صفحة الجريدة بشكل يحافظ على استمرار حركة عين القارئ فى نطاق حيز الصفحة، حتى يفرغ منها مع مراعاة ألا تكون هناك ثغرات تسمح للعين بالهروب العرضى من الصفحة(٦٩).

الفئات	التكرار	٪
أعلى يمين الصفحة	١٢٧	٢٩,٢
أعلى يسار الصفحة	١٠٩	٢٥,١
قلب الصفحة	٦٤	١٤,٧
أسفل يمين الصفحة	٣٨	٨,٧
أسفل يسار الصفحة	٥٩	١٣,٦
ذيل الصفحة	٢٧	٦,٢
صفحة تحريرية كاملة	١١	٢,٥
الإجمالى	٤٣٥	١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع قضايا الفساد على

المواقع المختلفة لصحيفة الأهرام

وبالتطبيق على قضايا الفساد المنشورة بصحيفة الأهرام خلال فترة الدراسة، وكما يوضح الجدول رقم (٣) – فقد احتلت المادة الصحفية المنشورة أعلى يمين الصفحة المركز الأول فى ترتيب المواقع المختلفة، إذ حظى هذا الموقع على ١٢٧ تكرارا بنسبة ٢٩,٢٪ من إجمالى المادة الصحفية المنشورة خلال الشهور العشرة موضع الدراسة ، وجاء موقع أعلى يسار الصفحة فى المركز الثانى، إذ حظى على ١٠٩ تكرارات بنسبة ٢٥,١٪، واحتل موقع قلب الصفحة المركز الثالث (٦٤ تكرارا بنسبة ١٤,٧ ٪) .

وتشـير هذه الأرقام إلى أن الجانب الأكبر للمواد المنشورة بجريدة الأهرام حول قضايا الفساد تم إخراجه على المواقع المهمة للصفحات، مما يعنى اهتمام الأهرام بهـذه القضايا التى تشغل الرأى العام. ويؤكد هذا الاهتمام أيضا إفراد ١١صفحة كاملـة خـلال فترة الدراسة لمعالجة قضايا الفساد. وقد بدا بذلك واضحا خلال تغطية الصحيفة لحادث قطار الصعيد، بما حواه من فساد إدارى فى هيئة السكك الحديديـة، كما خصصت الصحيفة فى بعض الأحيان صفحة الحوادث والقضايا التى تنشر كل سبت لمعالجة قضايا الفساد التى تشغل اهتمام الرأى العام. أما إذا نظرنا للمواقع الأخرى لصفحات الأهرام، نجد اهتماما ضعيفا بالمواقع السفلية، إذ لم ينشر بأسفل يمين الصفحة سوى ٣٨ مادة صحفية بنسبة ٨,٧٪ فقط، كما نشر بأسفل يسار الصفحة ٥٩ مادة صحفية بنسبة ١٣,٦٪، أما ذيل الصفحة فقد حوى ٢٧ مادة صحفية بنسبة ٦,٢٪ فقط طوال فترة الدراسة.

وبالمقارنة الإجمالية بين نوعين من المواقع، يمكننا الوصول إلى نتيجة مؤداها أن المواقع المهمة (أعلى يمين وأعلى يسار والقلب) احتلت مكان الصدارة فى نشر قضـايا الفساد، إذ حظيت على ٣٠٠ تكرار بنسبة ٦٩٪، إضافة إلى ١١تكرارا يمـثل الصفحات الكاملة بنسبة ٢,٥ ٪.أما الواقع الأقل أهمية (أسفل يمين وأسفل يسار والذيل) فلم تحظ إلا على ١٢٤ تكرارا بنسبة ٢٨,٥٪.

رابعاً: وسائل الإبراز المستخدمة:

تعـد وسائل الإبراز المصاحبة للمضامين مؤشرات مهمة لا تقل فى أهميتها عن حجـم التغطـية ونوع الصفحة والموقع، إذ تلعب وسائل الإبراز دورا كبيرا فى جذب انتباه القارئ وإثارة اهتمامه.

وقد رأى الباحث تحديد وسائل الإبراز فى ثمانى فئات على النحو التالى :

١- **النشـر بالصفحة الأولى:** إذ يعد نشر المادة الصحفية على الصفحة الأولى للجريدة إبرازاً لهذه المادة وإعلاءً لقيمتها وأهميتها، فالصفحة الأولى هى – بلاشك – أهم صفحات الجريدة على الإطلاق .

٢- **ماتشيت :** وهو العنوان الذى يمتد بعرض الصفحة كلها أو معظمها ويجذب نظـر القـارئ ويثير اهتمامه بشكل كَبير، لذا فإنه يعد وسيلة مهمة من أهم وسائل إبراز المادة الصحفية.

٣- **رئيسـى:** يقصد بهذه الفئة الموضوعات الإخبارية التى تحتل مكان الصدارة فى الصفحة.

٤- **صور شخصية :** كصور المتهمين أو صور رجال الشرطة والنيابة والقضاء والمسئولين على اختلاف مناصبهم .

٥- **صـور موضـوعية:** وهى صور لا يقصد بها إبراز وجوه الأشخاص قدر إبراز بعض جوانب الحدث أو الجريمة.

٦- **إطارات وبراويز :** وتلعب هى الأخرى دورا مهما فى إبراز المادة الصحفية، حيـث يـتم وضع هذه المادة فى برواز أو إطار للفت نظر القارئ وجذب انتباهه نحوها.

٧- **شبكات :** وتستخدم بنسب متفاوتة فى الإخراج الصحفى لإبراز مادة صحفية عما عداها من المواد المجاورة لها فى الصفحة .

٨- **رسـوم:** وقـد تكـون رسوما مصاحبة للموضوع الإخبارى أو الحديث أو التحقيق أو المقال بهدف إبراز جانب من جوانبه أو التعبير عن محتواه، وقد يكـون رسـما منفصلا قائما بذاته كالرسم الكاريكاتورى الثابت فى صحيفة الأهـرام والـذى يعبر فى كثير من الأحيان عن وجهة نظر الجريدة – من خـلال رسامها – حيال قضية معينة تشغل اهتمام الرأى العام وتتحول إلى موضوع للحوار فى كل بيت وعلى كل لسان.

ومن المهم التأكيد على أن الصحيفة قد تلجأ لأكثر من وسيلة من وسائل الإبراز، فقد ينشر موضوع إخبارى رئيسى يعلوه مانشيت، ويصاحبه صور شخصية أو موضوعية أو كلتاهما معا.

وسائل الإبراز	التشر بالصفحة الأولى	مانشيت	رئيسى	صور شخصية	صور موضوعية	إطارات وبراويز	شبكات	رسوم	الإجمالى
التكرار	٤٢	٢٦	٢٦٥	٥٤	٨١	١٦	١٨	١١	٥١٣
٪	٨,٢	٥,١	٥١,٧	١٠,٥	١٥,٨	٣,١	٣,٥	٢,١	١٠٠

جدول رقم (٤)

وسائل الإبراز المستخدمة فى معالجة الأهرام لقضايا الفساد

ويوضح الجدول رقم (٤) كيفية استخدام الأهرام لوسائل الإبراز على النحو التالى :

لجأت الصحيفة لنشر ٤٢ خبرا بالصفحة الأولى بنسبة ٨,٢٪ من إجمالى وسائل الإبراز، وهى نسبة ضئيلة، إذا قورنت بما ينشر عن قضايا الفساد وجرائم النخبة فى بعض الصحف القومية أو الحزبية الأخرى، فقد توصل عبد الفتاح عبد النبى فى دراسته عن التناول الإعلامى لجرائم النخبة بصحيفتى الأخبار والأهالى أن إجمالى ما نشرته الصحيفتان على الصفحة الأولى بلغت نسبته ٣٢,٦٪ من إجمالى ما تم نشره بجميع الصفحات خلال فترة الدراسة التى طبقت فى أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٨[٧٠]. وربما يرجع هذا التفاوت فى المعالجة الصحفية إلى اختلاف المدرسة الصحفية التى تنتمى إليها الأهرام عن المدارس الصحفية التى تنتمى إليها صحف أخرى كالأخبار أو الأهالى أو روزاليوسف وغيرها من الصحف الأخرى، فبخلاف ما نشرته الأهرام على صفحتها الأولى فى إطار تغطيتها لحادث قطار الصعيد ويلاحظ أن ما نشرته على هذه الصفحة من أخبار

تتعلق بقضايا الفساد، دار فى معظمه حول صدور أحكام قضائية فى هذه القضايا .

وبخـلاف النشـر على الصفحة الأولى، لجأت الأهرام لاستخدام وسائل الإبراز المختلفة، فاستخدمت المانشيت بنسبة ٥,١٪، ونشرت موضوعات رئيسية بنسبة ٥١,٧٪، وصـورا شخصـية بنسبة ١٠,٥٪، وصورا موضوعية بنسبة ١٥,٨٪ وإطـارات وبراويز بنسبة ٣,١٪، وشبكات بنسبة ٣,٥٪، ورسوما بنسبة ٢,١٪. ومـن هذه النسب يتضح ضآلة استخدام الأهرام للإطارات والبراويز والشبكات والرسوم فى إبراز قضايا الفساد، وهى نتيجة تتفق وتنسجم إلى حد كبير مع خط الأهرام فى إبراز قضايا الفساد كموضوعات رئيسية مصحوبة بصور، وبالتالى فإنها لا تحتاج – فى معظم الأحيان – لوسائل إبراز مساعدة.

خامسا: مصادر المادة الصحفيـة :

تعد فئة "المصدر" من أهم فئات التحليل التى يلجأ إليها الباحث فى تحليله للمادة الصحفية المنشورة، إذ توضح – كما يقول أساتذة الصحافة – مدى الجهد الذى بذلته الصحيفة فى الحصول على هذه المادة موضوع الجريمة وحقيقة توجهاتها نحوهـا أو درجة اهتمامها بها، وما إذا كانت الصحيفة قد اكتفت فقط بدور النقل والتوصـيل من المصادر المختلفة وعلى لسان المسئولين إلى الجمهور، أم بذلت جهـدا فى الكشف عن وقائع الجريمة والمشاركة فى صنع الحدث أو البحث عنه وتقديمه إلى كل من الرأى العام والمسئولين على السواء[٧١].

وفضـلا عن الدور الذى تلعبه فئة "مصدر المادة" فى الكشف عن درجة اهتمام الصـحيفة بموضوع معين، فإن الكشف عن هوية مصدر المادة تعد مؤشرا بالغ الأهمـية أيضـا فى التعرف على القدرة التأثيرية للمادة الصحفية وما يحظى به مصـدرها مـن ثقة لدى الجمهور، وكذا فى تحديد التوجهات الحقيقية للموضوع المطروح وقيمته الحقيقية أو مدى تعبيره عن مصالح معينة[٧٢]. وفى هذا الإطار

سعى الباحث إلى التمييز بين عدد من مصادر المادة الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد، إلا أنه من الضرورى الإشارة إلى أن الصحيفة قد تنشر أسماء أكثر من مصدر للموضوع الصحفى الواحد. ويقول المسئولون عن نشر قضايا الفساد بالأهرام إن الجريدة تلتزم فى نشر مثل هذه القضايا بعدد من المبادئ الأساسية أهمها:

١- ضرورة نشر اسم المصدر أو وظيفته، إلا إذا كان هناك ما يستدعى عدم ذكر هذا المصدر، وبالتالى يتحمل المحرر مسئولية النشر، ويعد حينئذ المصدر الأساسى للخبر.

٢- تعتمد صحيفة الأهرام فى نشر قضايا الرأى العام، وقضايا الفساد بصفة خاصة، على مصادر قضائية.

٣- إذا ورد خبر للصحيفة من مصدر أمنى فقط، لا ينشر اسم المتهم، ولا يبدأ نشر أسماء المتهمين إلا بعد تحويل القضية من الجهات الأمنية إلى الجهات القضائية، ونادرا ما تعتمد الصحيفة على محاضر الضبط التى تحررها أجهزة المباحث الجنائية للمتهمين. وإذا اضطرت الصحيفة لذلك فإنها تنشر أسماء المتهمين "مجهلة"، حتى لا تتخلف عن الصحف الأخرى فى نشر القضايا التى تهم الرأى العام، وخاصة قضايا الفساد(٧٣).

وتكشف بيانات الجدول رقم (٥) عن المؤشرات التالية:

- احتلت فئة "محرر الجريدة" مقدمة فئات المصادر المختلفة لقضايا الفساد، إذ حصلت على ٢٣٧ تكرارا بنسبة ٤٢,٢٪، مما يعنى اهتمام الأهرام بالدور الذى يمكن أن يلعبه المحرر فى كشف جرائم الفساد وتشجيعه على متابعة مثل هذه القضايا التى تهم الرأى العام .
- احتلت فئة مصدر "قضائى" المرتبة الثانية، إذ حصلت على ١٤٦ تكرارا بنسبة ٢٦٪، وتمثل هذه الفئة وكلاء النيابة والمستشارين بالمحاكم وغيرهم

ممـــن لهـــم صفة الضبطية القضائية . وجاءت فئة مصدر "أمنى" فى المرتبة الثالثـــة ، إذ حصلت على ٥٣ تكرارا بنسبة ٩,٤٪ من إجمالى مصادر قضايا الفساد.

* يلاحـــظ تدنى مساهمة المصادر الأخرى التى اعتمدت عليها الأهرام فى نشر قضـــايا الفساد، فلم تتجاوز نسبة مساهمة المصادر التنفيذية "الحكومية" ٤,٦٪ والتشـــريعية ٢,٣٪. وبلغـــت نسبة مساهمة كتاب المقالات والأعمدة ٦،٦٪، والرســـامين ٢٪، والقراء ٢,١٪، والمتهمين أو محاميهم ٢,١٪ والضحايا أو المجـــنى علـــيهم أو ذويهم ٠,٩٪، إضافة إلى مصادر متنوعة أخرى لا تزيد نسبتها عن ١,٦٪.

المصدر	أمنى	قضائى	تنفيذى	تشريعى	محرر الجريدة	كاتب	رسام	قارئ	متهم (أو دفاعه)	مجنى عليه(أو ذويه	أخرى	الإجمالى
ك	٥٣	١٤٦	٢٦	١٣	٢٣٧	٣٧	١١	١٢	١٢	٥	٩	٥٦١
٪	٩,٤	٢٦	٤,٦	٢,٣	٤٢,٢	٦،٦	٢	٢,١	٢,١	٠,٩	,٦	١٠٠

جدول رقم (٥)

مصادر المادة الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد

وتـــدل هـــذه الأرقام والنسب على اهتمام الأهرام كصحيفة قومية بالاعتماد على المصادر القضائية فى نشر قضايا الفساد أكثر من اعتمادها على مصادر الضبط والتحريات التى تتولاها الأجهزة الأمنية، كما تدل أيضا على إحجام الصحيفة عن الاعتماد على المصادر الحكومية فى مثل هذه القضايا، وهو ما يحسب للصحيفة ويعلى من شأنها ومكانتها لدى الجمهور، إذ أن الصحيفة الجادة التى تحترم الرأى العام هى التى تنأى عن الارتماء فى أحضان السلطة. وهى التى تنوع مصادرها

وتتـــقى المصـــدر المناسب للمادة الصحفية، وهو ما فعلته الأهرام حينما قللت بشـــكل كبير من اعتمادها على المصادر التنفيذية الحكومية وأسندت ما نشر فى قضايا الفساد لمصادر متعددة، جاءت المصادر القضائية فى مقدمتها.

سادساً: قوالب التحرير المستخدمة فى معالجة قضايا الفساد:

لاشك أن التعرف على قوالب التحرير الصحفى المستخدمة فى نشر الموضوعات المـــتعلقة بقضايا الفساد، يعد أمرا بالغ الأهمية، إذ يفيد الباحث المحلل فى معرفة مدى اهتمام الصحيفة بالقنوات التى تحمل مضامين ترغب الصحيفة فى إيصالها لجمهـــور قرائها، ومدى اهتمامها باستخدام قوالب صحفية متنوعة أو اقتصارها على فئة محددة من القوالب التحريرية.

القوالب الصحفية	خبر قصير	موضوع إخبارى	تقرير	حديث	تحقيق	مقال رأى	عمود	افتتاحية	كاريكاتير	رسائل القراء	الإجمالى
ك	٥٩	٢٦٥	٢٢	١٤	١٥	١٧	١٩	١	١١	١٢	٤٣٥
٪	٣,٦	٠,٩	٥,١	٣,٢	٣,٤	٣,٩	٤,٤	٠,٢	٢,٥	٢,٨	١٠٠

جدول رقم (٦)

القوالب الصحفية التى استخدمتها

الأهرام فى معالجة قضايا الفساد

وبقراءة الجدول رقم (٦) ، يتضح ما يلى :

احـــتل الموضـــوع الإخبارى مكان الصدارة، إذ حصل على ٢٦٥ تكرارا بنسبة ٦٠,٩٪، يلـــيه الخبر القصير بنسبة ١٣,٦٪، فالتقرير الصحفى بنسبة ٥,١٪، ثم العمـــود بنســـبة ٤,٤٪، فالمقال بنسبة ٣,٩٪، والتحقيق بنسبة ٣,٤٪، والحديث بنســـبة ٣,٢٪، وجـــاءت رسائل القراء، فى مرتبة متأخرة إذ لم تحظ إلا بنسبة

٢,٨ ٪ كما لم يحظ الرسم الكاريكاتورى إلا بنسبة ٢,٥٪، وجاءت افتتاحية الجريدة فى ذيل قائمة القوالب المستخدمة فى نشر قضايا الفساد، إذ لم تنشر الأهرام طوال عشرة أشهر تمثل فترة الدراسة، إلا افتتاحية واحدة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٢ تحت عنوان: "حادث القطار والدروس المستفادة".

وبتحليل هذه الأرقام يمكن استنتاج ما يلى :

- إن صحيفة الأهرام تولى التغطية الخبرية لقضايا الفساد اهتماما أكبر من معالجة تلك القضايا بالرأى والتحليل، فقد نشرت الصحيفة ٥٩ خبرا قصيرا، و٢٦٥ موضوعا إخباريا بإجمالى ٣٢٤ مادة خبرية تمثل ٧٤,٥٪ من إجمالى القوالب الصحفية المنشورة عن قضايا الفساد، وهى نسبة كبيرة إذا قورنت بما نشرته الصحيفة من مقالات رأى وأعمدة وافتتاحية لاتتعدى نسبتها الإجمالية ٨,٥٪. ويمكن تفسير هذا التوجه من جانب الأهرام، بالتزامها بما ورد فى قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وميثاق الشرف الصحفى الذى أصدره المجلس الأعلى للصحافة عام ١٩٩٨، بحظر تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيقات أو المحاكمات أو بما يؤثر على مراكز من تتناولهم تلك التحقيقات أو المحاكمات. ويقصد بالتناول خلط الخبر بالرأى والتعليق على قضايا الفساد المنظورة أمام القضاء، وهى قضية شائكة ويسود الخلاف بشأنها بين الخبراء والمتخصصين فى نشر قضايا الرأى العام. وليس أدل على ذلك ما نشرته الصحف القومية – وفى مقدمتها الأهرام – من مقالات وأعمدة ورسوم تحوى آراء وتعليقات نقدية ساخرة حول قضية حادث قطار الصعيد الذى اعتبره الكثير من الكتاب نموذجا صارخا للفساد الإدارى فى واحد من أهم مرافق الخدمات التى تمس حياة المواطنين مسا مباشراً (٧٤).

- من بين ما كشفت عنه الدراسة التحليلية أيضا، عدم اقتصار النشر عن قضايا الفساد فى صفحات الحوادث، وإنما اتسعت رقعة النشر لتشمل صفحات وأبوابا أخرى، مثل صفحات التحقيقات وأبواب بريد القراء وغيرها، مما يعنى أهمية المعالجة الشاملة لقضايا الرأى العام بصفة عامة وقضايا الفساد بصفة خاصة، فقد نشرت الأهرام ١٢ رسالة لقراء يعلقون بآرائهم على القضايا، كما نشرت ١٩ عمودا ، و١٧ مقالا، و١٥ تحقيقا ، و١٤ حديثا، و٢٢ تقريراً، و ١١ رسما كاريكاتوريا، يتناول جميعها بعض قضايا الفساد الثمانى محل الدراسة. وهو ما يدعو الباحث للتأكيد على ضرورة عدم الاقتصار على صفحات الحوادث فى الدراسات الصحفية التى تتناول الجريمة بأنواعها المختلفة، خاصة جرائم النخبة وصفوة المجتمع .

سابعا: أنماط قضايا الفساد :

ترتبط قضايا الفساد فى أى مجتمع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال فترة من الفترات. ويلاحظ تنوع جرائم الصفوة فى المجتمع المصرى خلال السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين. ويوضح الجدول رقم (٧) أنماط الجرائم المتعلقة بقضايا الفساد التى عالجتها صحيفة الأهرام خلال فترة الدراسة ، على النحو التالى:

نوع الجريمة	فساد إدارى	استيلاء على المال العام	استغلال نفوذ	تزوير	رشوة	مخدرات	جنس	تهريب جمركى	إهمال	نصب واحتيال	الإجمالى
ك	١١٣	١٠٥	٣٥	٥٧	٢٦	١١	٨	٢٠	١٦٩	٢٧	٥٧١
٪	١٩,٨	١٨,٤	٦,١	١٠	٤,٦	٢	١,٤	٣,٥	٢٩,٦	٤,٧	٠٠

جدول رقم (٧)

أنماط الجرائم فى قضايا الفساد

* احتلت جريمة الإهمال مقدمة الجرائم التى شغلت الرأى العام المصرى عام ٢٠٠٢، وانحصرت تلك الجريمة فيما أطلق عليه بحادث قطار الصعيد الذى راح ضحيته عد كبير من أبناء مصر الذين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وقد احتلت هذه الجريمة ٢٩,٦٪ من إجمالى الجرائم، يليها الفساد الإدارى بنسبة ١٩,٨٪ وقد ارتبطت هذه الجريمة أيضا بحادث قطار الصعيد وما كشفه هذا الحادث من تغلغل الفساد داخل الجهاز الإدارى لهيئة السكك الحديدية، وقد أكدت محكمة جنايات الجيزة فى حكمها الذى أصدرته فى هذه القضية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢، أن أسلوب إدارة هيئة السكك الحديدية والتخطيط الذى يدار به مرفق السكة الحديد الذى يستخدمه المواطنون، والإهمال والتسيب، كل هذه العوامل كانت الأسباب الحقيقية لهذا الحادث المفجع الأليم. ووصفت المحكمة فى حكمها حادث القطار بأنه "كارثة"، وقالت إن هذه القضية تمثل محاكمة علنية للتسيب والإهمال فى مرافق الدولة، خاصة تلك المرتبطة بخدمة الجمهور.
* أما فيما يتعلق بأنواع قضايا الفساد الأخرى، فقد جاء الاستيلاء على المال العام فى المرتبة الثالثة، بنسبة ١٨,٤٪، حيث طغت على سطح المجتمع المصرى ظاهرة تمثل أخطر ظواهر الفساد بتواطؤ عدد من قيادات البنوك مع رجال أعمال تم منحهم قروضا وتسهيلات ائتمانية بطرق غير مشروعة. واحتلت جريمة التزوير المرتبة الرابعة بنسبة ١٠٪، ثم جريمة استغلال النفوذ فى المرتبة الخامسة بنسبة ٦,١٪، وجاءت جريمة النصب والاحتيال فى المرتبة السادسة بنسبة ٤,٧٪، تليها جريمة الرشوة فى المرتبة السابعة بنسبة ٤,٦٪. واحتلت المراتب الثلاث الأخيرة جرائم التهرب الجمركى بنسبة ٣,٥٪ والمخدرات بنسبة ٢٪ والجنس بنسبة ١,٤٪.

ثامناً: النخب التى ينتمى إليها المتهمون:

يلاحظ - من خلال قراءة الجدول رقم (٨) - أن النخبة الاقتصادية فى المجتمع المصرى تبوأت مكان الصدارة فى ارتكاب جرائم الفساد، إذ حصلت على ١٢٥ تكرارا بنسبة ٢٨,٧٪. وقد تركز فساد هذه النخبة فى "تهب" أموال البنوك.

النخبة	سياسة	اقتصادية	إدارية	ثقافية	أكثر من نخبة	الإجمالى
التكرار	٩٤	١٢٥	١١٣	٧٦	٢٧	٤٣٥
٪	٢١,٦	٢٨,٧	٢٦	١٧,٥	٦,٢	١٠٠

جدول رقم (٨)

النخب التى ينتمى إليها المتهمون فى قضايا الفساد

ووفقا لما نشرته الأهرام، فقد ارتكب بعض أفراد هذه النخبة ما أطلق عليه "بالجرائم البنكية". وعلى سبيل المثال:

١- تواطأ محمد أبو الفتح رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة فى منح رجل أعمال ٩٦٤ مليون جنيه.

٢- حصل رجل الأعمال حسن أبو المكارم وشريكه طارق إبراهيم شكرى مخيمر وآخرون على تسهيلات ائتمانية بلغت مليارا و٥٥مليون جنيه بموجب ضمانات غير كافية كشيكات بدون رصيد .

٣- قام عبد الله طايل رئيس بنك مصر اكستريور بمنح عدد من عملاء البنك قروضا وتسهيلات ائتمانية تجاوزت ملياراً و٦٠٠ ألف جنيه، ثم اعتبرها ديونا معدومة مشكوكا فى تحصيلها، كما تبين قيام طايل بإضاعة ٥٠ مليون جنيه قيمة فروق لتسويات مجحفة على البنك لعدد من العملاء.

٤- قام رئيس قسم خدمة العملاء بالبنك التجارى الدولى بالاستيلاء على ٤ ملايين و٣٣٤ ألف جنيه من حسابات ٥٧ عميلا بالبنك.

٥- حصـــل رجل الأعمال علاء عبده وشهرته علاء الفناجيلى على قرض بمبلغ ٥ ملايـــن و١٧٣ ألـــف جنيه من البنك المصرى الأمريكى بضمان أوراق تجارية.

٦- حصـــل رجـــل الأعمال عادل أغا وأولاده على ٥١٣ مليون جنيه من بنك القاهرة بدون ضمانات.

٧- قام عيسى العيوطى رئيس مجلس إدارة بنك النيل وابنته علية العيوطى نائبة رئـــيس مجلـــس الإدارة والعضو المنتدب بتسهيل حصول ثلاثة من رجال الأعمـــال علـــى قروض بلغت ١٨ مليونا و٩٨٤ ألف جنيه عن طريق فتح اعتمادات مستندية دون تقديم ضمانات .

٨- قـــام المـــتهم محمد سعيد رخا وشهرته أشرف رخا صاحب شركة سياحية بالاستيلاء على أسهم وسندات بـــ٤٠ مليون جنيه خاصة بالمصرف العربى الدولى لدى البنوك السويسرية.

٩- من أشهر قضايا الاستيلاء على المال، تلك القضية التى اشتهرت باسم "نواب القـــروض"، حيـــث ضـــمت عـــددا من نواب مجلس الشعب كانوا يشغلون مناصـــب فى البنوك ورجال أعمال، واستمرت المحاكم فى نظرها منذ عام ١٩٩٥ حينما تلقت النيابة العامة بلاغا بحصول عدد من رجال الأعمال على قروض وتسهيلات ائتمانية بدون ضمانات وبدون إعداد أية دراسات ائتمانية مـــن ٢٣ بـــنكا. وانتدبت النيابة لجنة من إدارة الرقابة على البنوك لفحص تعاملات المتهمين، وانتهت فى تقريرها إلى توجيه الاتهام إلى عد من رجال الأعمـــال والمســـئولين فـــى بـــنوك النيل والدقهلية وقناة السويس وفيصل الإسلامى والمهندس وغيرها. وبعد ٧ سنوات كاملة من تداول "قضية نواب القـــروض" أمـــام القضـــاء، حيث نظرتها ٧ دوائر قضائية مختلفة، أسدلت محكمـــة أمن الدولة العليا الستار على هذه القضية التى تعد من أكبر وأشهر قضايا الفساد فى تاريخ البنوك المصرية، حيث قضت المحكمة فى ٣١ يوليو

٢٠٠٢ بمعاقبة ١٦ متهما بالأشغال الشاقة ١٥ عاما و١٢ عاما أشغال شاقة لسبعة متهمين، و١٠ سنوات لمتهمين اثنين، وسبع سنوات لأربعة متهمين، وخمس سنوات لمتهمين آخرين. كما قضت بتغريم هؤلاء المتهمين جميعا متضامنين ٨٨٧ مليونا و٣٨٥ ألف جنيه وألزمتهم برد مبلغ مماثل لبنوك النيل والدقهلية والتجارى والمهندس(٧٥).

* فيما يتعلق بفساد النخب الأخرى، فقد جاءت النخبة الإدارية فى المرتبة الثانية بنسبة٢٦٪ وتتركز جرائم هذه النخبة فى الفساد الإدارى، وجاءت النخبة السياسية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢١,٦٪ وتضم الوزراء والمحافظين وأعضاء البرلمان وغيرهم ممن يمارسون العمل السياسى. أما النخبة الثقافية التى تضم الإعلاميين وأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة ١٧,٥٪. وشاركت أكثر من نخبة بنسبة ٦,٢٪ فى ارتكاب جرائم الفساد التى شغلت الرأى العام المصرى

تاسعاً: أنماط ارتكاب جرائم الفساد:

يفيد التعرف على أنماط ارتكاب جرائم الفساد فى تسليط الضوء على خصائص وسمات الجرائم التى ترتكبها الصفوة والكشف عن علاقات التداخل والمصالح والروابط التى تربط بين أعضاءِ النخب المختلفة وخطورة هذه الجرائم على مسيرة التنمية فى مصر .

وقد حد الباحث أربع أنماط لارتكاب جرائم الفساد:

١- النمط الفردى: أى يقوم بارتكاب الجريمة فرد واحد .

٢- النمط الزوجى: أى يقوم اثنان بارتكاب الجريمة .

٣- النمط الجماعى : أى يقوم عدد من الأفراد بارتكاب الجريمة .

٤- النمط المؤسسى : أى يرتبط اقتراف الجريمة بشيوع الفساد داخل مؤسسة معينة.

النمط	فردى	زوجى	جماعى	مؤسسى	الإجمالى
التكرار	٢٤	١٤	١٧٨	٢١٩	٤٣٥
٪	٥,٦	٣,٢	٤٠,٩	٥٠,٣	١٠٠

جدول رقم (٩)

أنماط ارتكاب جرائم الفساد

وبقراءة الجدول رقم (٩) يتضح أن النمط المؤسسى احتل المرتبة الأولى بنسبة ٥٠,٣٪، وقد ارتبط هذا النمط – فى إطار دراساتنا لقضايا الفساد – بما نشر عن الفساد الإدارى فى هيئة السكك الحديدية، مما نتج عنه جريمة قطار الصعيد التى شغلت الرأى العام بشكل غير مسبوق.

واحتل النمط الجماعى فى ارتكاب جرائم الفساد المرتبة الثانية بنسبة ٤٠,٩٪، وقد ارتبط هذا النمط – فى إطار دراستنا أيضا – بالأغلبية العظمى للقضايا موضع التحليل، فقضية "الجمارك الكبرى" التى اتهم فيها الدكتور محى الدين الغريب وزير المالية السابق، شملت عددا من قيادات مصلحة الجمارك وبعض رجال الأعمال، وقضية المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة شملت هى الأخرى عددا من الأشخاص، فى مقدمتهم محمد فوده السكرتير الصحفى لوزير الثقافة وبعض رجال الأعمال، وقضايا الاستيلاء على المال العام شمل الاتهام فيها عددا من قيادات البنوك ونوابا بمجلس الشعب ورجال أعمال، وقضية محمد الوكيل رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتليفزيون طال الاتهام فيها اثنين من معدى أحد البرامج الصباحية الشهيرة بتقاض رشاوى من ضيوف البرنامج، وهى قضية لفتت انتباه هيئة الرقابة الإدارية إلى تفشى ظاهرة الفساد فى بعض قطاعات الاتحاد، وقضية مركز ابن خلدون – الذى يعد أحد منظمات المجتمع المدنى، اتهم فيها الدكتور سعد الدين إبراهيم وعدد من العاملين بالمركز تحت رئاسته بالتزوير والنصب والاحتيال لتلقى أموالا من جهة أجنبية هى الاتحاد

الأوروبى نظير إمداده بمعلومات وأبحاث غير دقيقة عن بعض جوانب الأنشطة السياسية فى مصر .

واحتل النمط الفردى المرتبة الثالثة بين أنماط ارتكاب جرائم الفساد، وحصل على نسبة ٥,٦٪، وتمثل فى قضية التزوير التى ارتكبها نائب مدير مستشفى العجوزة الذى وصل إلى منصبه دون حصوله على المؤهل الجامعى الذى يؤهله لممارسة المهنة، وقضية طبيب الأسنان الشهير الذى قام بهتك أعراض أربع فتيات قاصرات داخل عيادته بعد أن عرض عليهن أفلاما مخلة وواقع كل منهن منفردة، وعاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات.

أما النمط الزوجى لارتكاب جرائم لفساد، فقد احتل المرتبة الرابعة والأخيرة، بنسبة ٣,٢٪، وتمثل فى قضية واحدة، هى قضية طب قصر العينى التى اتهم فيها وكيلا الكلية بالاستيلاء على كراسات إجابة وكشوف النتائج من الفرقة الأولى وحتى الفرقة الرابعة، وتزوير المحررات الخاصة بنجليهما الطالبين بزيادة درجاتهما مهدرين بذلك مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب والثقة الواجب توافرها فى المعاهد العلمية والعاملين بها.

ويكشف ما سبق عن خطورة أنماط ارتكاب جرائم الفساد فى المجتمع المصرى، إذ هى تتم على نطاق واسع ويغلب عليها الطابع الجماعى، مما يدلل على تداخل وتشابك وارتباط مصالح بعض النخب التى تعيث فى الوطن فسادا وتسعى لتدمير اقتصاده الوطنى.

عاشراً: أهداف نشر قضايا الفساد:

الهدف	كشف انحراف	تأييد اتهام	الدفاع عن اتهام	سرد وقائع	أخرى	الإجمالى
التكرار	٦٢	٢٧	١٢	٣٢٥	٩	٤٣٥
%	١٤,٢	٦,٢	٢,٨	٧٤,٧	٢,١	١٠٠

جدول رقم (١٠)

أهداف نشر قضايا الفساد

حـــدد بعض أساتذة الصحافة أربعة أهداف رئيسية يسعى النشر الصحفى لجرائم النخبة إلى تحقيقها. وتتمثل هذه الأهداف الأربعة فيما يلى: (الكشف عن انحراف قائم، أو تأييد اتهام، أو الدفاع عن المتهمين ، أو مجرد سرد وقائع)[٧٦].

وقـــد ســـعى الباحـــث جـــاهدا، خلال عملية التحليل، للتمييز بين هذه الأهداف. ويوضح الجدول رقم (١٠) ما يلى :

احتلت فئة "سرد وقائع" مكان الصدارة بين فئات أهداف نشر قضـــايا الفســـاد ، إذ حصـــلت هـــذه الفئة على ٣٢٥ تكرارا بنسبة ٧٤,٧٪، مما يعنى أن الصحف القومـــية – ممثلة فى صحيفة الأهرام – تفضل سرد وقائع القضايا التى يحصل علـــيها المندوبون من المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة والمصادر المختلفة دون إقحام الرأى فى مثل هذه المواد الخبرية، وهو اتجاه له جوانبه الإيجابية والسلبية علـــى حد سواء، إذ أن الموضوعية فى ممارسة العمل الصحفى تقتضى الفصل الـــتام بيـــن الخـــبر والرأى، إلا أن هناك من يرى ضرورة أن يكون للصحيفة شخصـــيتها وموقفهـــا من القضايا التى تطرحها، خاصة تلك القضايا التى تشغل اهتمام الرأى العام. وتكمن القضية المهنية فى مدى الاتساق والتوافق بين أهداف نشر قضايا الفساد وقوالب التحرير المستخدمة فى معالجة هذه القضايا، فقد سبق الوصـــول إلـــى نتيجة مؤداها أن صحيفة الأهرام تولى التغطية الخبرية لقضايا الفســـاد اهتماما أكبر من معالجة تلك القضايا بالرأى والتحليل، ما يتسق ويتوافق مـــع حجـــم فـــئة "سرد الوقائع" التى احتلت صدارة الفئات الأخرى. إلا إن هذه النتـــيجة تعبر بوضوح عن القصور من جانب كتاب الأعمدة ومقالات الرأى فى مناقشـــة وتحلـــيل قضـــايا الفساد، واكتفاء الصحيفة فى أغلب الأحيان بالتغطية الخبرية لجرائم النخبة.

وفى المقابل لم تتجاوز نسبة اتجاه المادة المنشورة على صفحات الأهرام للكشف عن انحرافات مرتكبى جرائم الفساد وفضحهم أمام الرأى العام (١٤,٢٪) من إجمالى المواد المنشورة، وهى قضية ترتبط بما سبق ذكره عن اهتمام الصحيفة بالتغطية الخبرية لقضايا الفساد، كما ترتبط هذه القضية أيضا بالسياسة التحريرية للأهرام التى تؤكد على تحرى الدقة والموضوعية والبعد عن الإثارة الصحفية التى تلجأ إليها بعض الصحف الأخرى الحزبية والخاصة.

وجاءت فئة "تأييد اتهام" فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٢٪ وهى نسبة متدنية وتتسق مع ما سبق إيضاحه حول السياسة التحريرية للأهرام. كما احتلت فئة "الدفاع عن اتهام" مرتبة متدنية أيضا، إذ لم تزد نسبتها عن ٢,٨٪. مما يعنى أن الصحيفة تتفادى بشكل واضح تأييد الاتهامات الموجهة من قبل النيابة العامة للمتهمين فى قضايا الفساد، كما تتفادى أيضا إبراز الدفاع عن المتهمين فى هذه القضايا .

حادى عشر: مدى الالتزام بأخلاقيات المهنة:

أكدت تشريعات الصحافة ومواثيق الشرف الصحفى على ضرورة تحرى الدقة فى توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة، وعدم توجيه الاتهامات بغير سند وعدم نشر أسماء أو صور المتهمين، وعدم استغلال الحياة الخاصة للمتهم للتشهير به، وغيرها من الأسس والمبادئ التى يجب مراعاتها فى الممارسة الصحفية. فإلى أى مدى التزمت صحيفة الأهرام بهذه الأسس والمبادئ فى معالجتها لقضايا الفساد؟

يمكن القول من خلال متابعة وتحليل ما نشرته الصحيفة عن قضايا الفساد، أنها التزمت إلى حد كبير بأخلاقيات المهنة، ففى معظم القضايا التى تناولتها لجأت لنشر صور موضوعية (٨١ صورة بنسبة ١٥,٨٪ من إجمالى وسائل الإبراز التى استخدمتها) مقابل ٥٤صورة شخصية بنسبة ١٠,٥٪ (*). وإذا كان قانون

(*) انظر الجدول رقم (٤)

الصحافة وميثاق الشرف الصحفى يؤكدان على عدم نشر أسماء أو صور المتهمين، فإن الممارسة العملية فى التغطية الصحفية لقضايا الرأى العام تؤكد صعوبة تطبيق هذا المبدأ، فعدم نشر أسماء أو صور المتهمين فى قضايا الرأى العام، خاصة قضايا الفساد، يثير تساؤلات لدى الجمهور العريض من القراء، إضافة إلى أن مثل هذه الأخبار سوف تصيح أخبار مجهلة وتضر بمهنة الصحافة والقارئ فى الوقت نفسه. وكما سبق أن ذكرنا فإن الأهرام لا تنشر اسم المتهم أو صورته إلا بعد تحويل القضية من الجهات الأمنية إلى الجهات القضائية، وإذا اضطرت للنشر فإنها تغفل ذكر اسم المتهم. ومن أمثلة هذه الأخبار ما نشرته الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٢ حول قضية الطبيب المزيف الذى أصبح نائبا لمدير مستشفى العجوزة دون حصول عل مؤهل علمى. وجاء فى هذا الخبر:

(بعد مرور أكثر من ٩سنوات على مزاولته مهنة الطب فى أحد المستشفيات الكبرى بالجيزة، ضبطت هيئة الرقابة الإدارية نائب مدير مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية لعدم حصوله على درجة البكالوريوس. أحيل الطبيب المزيف إلى النيابة التى تولت التحقيق. بدأ الكشف عن الواقعة الحيرة عندما توافرت معلومات أمام أعضاء هيئة الرقابة الإدارية تفيد عدم حصول نائب مدير مستشفى العجوزة على درجة بكالوريوس الطب، وأنه قام بتقديم بطاقة مزورة مدون فيها مهنته كطبيب. وأضافت التحريات أن الطبيب المزيف تدرج فى السلم الوظيفى حتى وصل إلى نائب مدير المستشفى ومدير بنك الدم).

ويلاحظ من قراءة هذا الخبر أن "الأهرام" تعمدت عدم نشر اسم المتهم تمشيا مع سياستها التى تقضى بعدم ذكر أسماء المتهمين التى يتم الحصول عليها من محاضر الضبط والتحريات الأمنية. وفى اليوم التالى ١٦ يناير ٢٠٠٢ بدأت الصحيفة نشر اسم المتهم وصورته بشكل بارز.

وبصفة عامة فإن نشر أسماء وصور المتهمين يثير جدلا بين المؤيدين والمعارضين للنشر، إلا أننا نرى أن ألا يتم نشر اسم أو صورة المتهم إلا بعد

تحريك الدعوى الجنائية وعدم نشر الأسماء أو الصور من واقع محاضر الضبط، وعدم استغلال الحياة الخاصة للمتهم للتشهير به.

أمـــا فيما يتعلق بمصادر المادة الصحفية، فقد راعت الأهرام نسبها إلى مصادر معلومـــة وجمعت فى كثير من المواد الصحفية المنشورة بين أكثر من مصدر، وحرصـــت علـــى أن يكـــون محررها أهم هذه المصادر تأكيدا للمصداقية التى تحرص الصحيفة دائما على إقناع قرائها بها.

وفيما يتعلق بالدقة فى نشر المواد الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد، فقد حرصت الأهـــرام علـــى الالتزام بها، إلا أنها وقعت فى أحيان قليلة فى عدم الالتزام بهذا الركن الذى يعد من أهم أركان أخلاقيات الممارسة الصحفية. وعلى سبيل المثال فقـــد نشـــرت الأهرام على صفحتها الأولى بتاريخ ٢٤مارس ٢٠٠٢، فى إطار تغطيـــتها لحادث قطار الصعيد، أن "عدد الضحايا ٣٧٨ مواطنا والمصابين ٦٥ آخريـــن". وفـــى العدد نفسه من الصحيفة، نشرت فى الصفحة رقم ٣٤موضوعا إخباريا تحت عنوان "النائب العام يعلن نتائج التحقيقات فى حادث قطار الصعيد"، وقالت الصحيفة: إن التقارير الطبية الشرعية أكدت أن عدد الوفيات ٣٦١راكبا و ٦٦ مصـــابا. وبهـــذا وقعت الأهرام فى تناقض واضح حينما ذكرت أرقاما فى الصـــفحة الأولى تختلف عما ورد فى إحدى الصفحات الداخلية، وهو خطأ غير مقصـــود وقـــع فيه المسئولون بالدسك المركزى للجريدة الذين يتولون مسئولية إعـــداد وتحرير هذه الصفحة المهمة، لأن الأرقام الصحيحة هى ما كتبها محرر الموضـــوع المنشـــور فـــى الصفحة الداخلية وما كتبها المحررون فى الصحف القومية الأخرى. ومثل هذه الأخطاء لا تقلل من شأن صحيفة الأهرام فى التزامها بمـــبدأ الدقـــة فى النشر، إذ لم نعثر خلال فترة الدراسة التى شملت عشرة أشهر كاملة على خطأ آخر من هذا النوع .

أهـم نتائج الدراسة

يمكـن حصـر وتلخيص أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة التحليلية فيما يلى:

١- احتلت قضايا الفساد اهتماما من جانب صحيفة الأهرام، فخلال عشرة أشهر تمـثل فـترة الدراسة، نشرت ٤٣٥ مادة صحفية، واحتلت جرائم الإهمال والفسـاد الإدارى والاستيلاء على أموال البنوك والتزوير واستغلال النفوذ مقدمة قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام.

٢- احتلت الأغلبية العظمى لقضايا الفساد الصفحات الداخلية ، إذ بلغ مجمـوع مـا نشر بها ٣٩١ مادة صحفية بنسبة ٨٩,٩٪بينما لم تزد جملة المنشور على الصفحة الأولى عن ٩,٦٪ والصفحة الأخيرة ٠,٥٪ فقط، رغم أهمية هاتين الصفحتين – الأولى والأخيرة – فى البناء الهيكلى للصحيفة.

٣- احتلـت المـادة الصـحفية المنشورة أعلى يمين الصفحة المركز الأول فى ترتيب المواقع المختلفة بنسبة ٢٩,٢٪ تلاها موقع أعلى يسار الصفحة فى المركـز الـثانى بنسبة ٢٥,١٪، واحتل موقع قلب الصفحة المركز الثالث بنسـبة ١٤,٧٪، ممـا يعـنى أن الجانب الأكبر للمواد المنشورة بجريدة الأهرام حول قضايا الفساد تم إبرازه فى المواقع المهمة للصفحات، بينما لم تزد نسبة المواد المنشورة فى ذيل الصفحة عن ٦,٢٪ فقط، وهو ما يعنى أيضا اهتمام الصحيفة بهذه القضايا التى تشغل اهتمام الرأى العام.

٤- اسـتخدمت الأهـرام وسـائل عديـدة ومتنوعة فى إبراز المادة الصحفية، كالمانشـيتات والموضـوعات الرئيسـية والصـور الشخصية والصور الموضوعية والإطارات والبراويز والشبكات والرسوم.

٥- أكـدت نـتائج الدراسة اعتماد الأهرام فى نشر قضايا الفساد على المصادر القضـائية أكثر من اعتمادها على مصادر الضبط والتحريات التى تتولاها

الأجهـزة الأمنية، كما أكدت أيضا تدنى الاعتماد على المصادر الحكومية فى مثل هذه القضايا ، وهو ما يحسب للصحيفة ويعلى من شأنها ومكانتها لـدى الجمهـور، إذ أن الصحيفة الجادة التى تحترم الرأى العام هى التى تنأى عن الارتماء فى أحضان السلطة، وهى التى تنوع مصادرها وتنتقى المصدر المناسب للمادة الصحفية، وهو ما فعلته الأهرام حينما قللت بشكل كبـير من اعتمادها على المصادر التنفيذية الحكومية وأسندت ما نشر فى قضايا الفساد لمصادر متعددة، جاءت المصادر القضائية فى مقدمتها.

٦- أوضـحت نـتائج الدراسة أن الأهرام تولى التغطية الخبرية لقضايا الفساد اهتماما أكبر من معالجة تلك القضايا بالرأى والتحليل، فقد نشرت الصحيفة ٥٩ خبرا قصيرا و٢٦٥ موضوعا إخباريا بإجمالى ٢٣٤ مادة خبرية تمثل ٧٤,٥٪ مـن إجمـالى القوالب الصحفية المنشورة عن قضايا الفساد، ولم تتجاوز نسبة مساهمة كتاب المقالات ٣,٩٪ وكتاب الأعمدة ٤،٤٪، ويمكن تعلـيل ذلـك بحـرص الصحيفة على البعد عن تناول ما تتولاه سلطات التحقـيقات أو المحاكمات فى قضايا الرأى العام حتى لا تتأثر مراكز من تتناولهم تلك التحقيقات والمحاكمات.

٧- كشفت الدراسة التحليلية عدم اقتصار النشر عن قضايا الفساد على صفحات الحـوادث، وإنمـا اتسعت رقعة النشر لتشمل صفحات وأبوابا أخرى مثل صـفحات التحقـيقات وغيرها، مما يعنى أهمية المعالجة الشاملة لقضايا الرأى العام بصفة عامة وقضايا الفساد بصفة خاصة.

٨- احتلت النخبة الاقتصادية المتمثلة فى رجال الأعمال وكبار المسئولين بالبنوك مكان الصدارة فى ارتكاب جرائم الفساد .

٩- أوضحت الدراسة أن الصحف القومية، وفى مقدمتها صحيفة الأهرام، تفضل "سرد الوقائع" فى قضايا الفساد، كهدف أساسى للنشر، إذ حازت هذه الفئة

نسبة تقدر بـ٧٤,٧٪، وهى نسبة كبيرة إذا قورنت بنسبة اتجاه المادة المنشورة للكشف عن انحرافات مرتكبى جرائم الفساد وفضحهم أمام الرأى العام، إذ لم تتجاوز نسبة فئة "كشف الانحراف" ١٤,٢٪ من إجمالى المواد المنشورة، وهى قضية ترتبط بالسياسات التحريرية للصحف القومية، وفى مقدمتها الأهرام، إذ هى، من وجهة نظر القائمين عليها، تسعى جاهدة لتحقيق الدقة والموضوعية والبعد عن الإثارة التى تلجأ إليها صحف أخرى حزبية وخاصة.

١٠- أكدت نتائج الدراسة التزام صحيفة الأهرام بأخلاقيات المهنة وما حوته تشريعات الصحافة ومواثيق الشرف الصحفى، من ضرورة تحرى الدقة فى توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة، وعدم توجيه الاتهامات بغير سند، وعدم استغلال الحياة الخاصة للمتهم للتشهير به، كما أكدت نتائج الدراسة اهتمام الصحيفة بعدم نشر أسماء أو صور المتهمين إلا بعد تحويل القضية من الجهات الأمنية إلى الجهات القضائية.

١١- من أهم ما كشفت عنه الدراسة، خطورة نمط ارتكاب جرائم الفساد، فقد تبين أن النمط المؤسسى والنمط الجماعى يحتلان مكان الصدارة بين أنماط ارتكاب هذه الجرائم، إذ حاز النمط المؤسسى على نسبة ٥٠,٣٪، تلاه النمط الجماعى بنسبة ٤٠,٩٪، مما يعنى أن ارتكاب جرائم الفساد فى مصر تتم وفق علاقات المصالح والروابط المتشابكة سواء داخل بعض المؤسسات أو على مستوى أعضاء النخب التى تحظى بمكانة متميزة داخل المجتمع. وتتضح خطورة هذه القضية إذا عرفنا أن النمط الفردى فى ارتكاب جرائم الفساد، موضع الدراسة، لم تتجاوز نسبته ٥,٦٪، بينما مثل النمط الزوجى ٣,٢٪ فقط، وهو ما يشير إلى أن ارتكاب جرائم الفساد الكبرى فى المجتمع المصرى أصبح يتم فى إطار استراتيجيات وخطط لا هدف لها إلا تحقيق المصالح الشخصية لأعضاء النخب الذين يتبوأون مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية تتيح لهم تحقيق مآربهم الفاسدة.

توصيات الدراسة

أولاً: توصيات تتعلق بدور الصحافة فى مكافحة الفساد :

١- توصـــى الدراسة بإعادة النظر فى الفقرة الثالثة من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة والتى تنص على أنـــه "يجـــب الالتزام بعدم نشر أخبار الجريمة وأسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم على نحو يبرر الجريمة أو يشيد بمرتكبيها"، إذ أن هذه الفقرة من شأنها تقليص دور الصحف فى نشر قضايا الفساد، حيث أثبتت الممارسة الصحفية صعوبة عدم نشر أسماء المتهمين لما لها من ضرر كبير فى شيوع الاتهامـــات وإلحاقهـــا بأشخاص عديدين قد لا تكون لهم أية علاقة بقضايا الفساد المطروحة على الرأى العام، مما يحدث نوعا من البلبلة لدى جمهور القـــراء.. كما أن الإحجام عن نشر صور المتهمين يوجد نوعا من القصور فـــى الأداء المهنى والتغطية الصحفية لجرائم الفساد. ونقترح فى هذا الصدد أن يصـــبح نـــص الفقرة المذكورة على النحو التالى: " ويجب الالتزام بعدم نشـــر أسماء أو صور المتهمين من محاضر الضبط التى تحررها الجهات الأمنية، ويجوز النشر فور بدء اتخاذ الإجراءات القضائية بما لا يؤثر على سير التحقيق أو المحاكمة أو على نحو يبرر الجريمة أو يشيد بمرتكبيها .

٢- تفعيل المادة الثامنة من قانون تنظيم الصحافة التى ألزمت الجهات الحكومية بإنشاء إدارات أو مكاتب للاتصال الصحفى لتسهيل حصول الصحفيين على المعلومات والإحصاءات والأخبار. وفى هذا الصدد توصى الدراسة بإنشاء إدارات للإعـــلام فى المحاكم تتولى تسهيل مهام رجال الصحافة والإعلام، وإمدادهـــم بالمعلومـــات الدقيقة والصادقة ، خاصة تلك التى تتعلق بقضايا الفساد التى تشغل اهتمام الرأى العام.

٣- أن تبادر الصحف القومية بالبحث والتنقيب عن جوانب الفساد فى المجتمع بحيث يكون لها السبق فى تفجير هذه القضايا، ورصد مكافآت مالية للقراء الذين يتقدمون إليها بوثائق ومستندات دامغة تكشف وقائع فساد أو انحراف فى مختلف مؤسسات الدولة،مع ضرورة الحفاظ علىسرية مصادرالصحيفة وعدم البوح بها.

٤- إعادة النظر فى التشريعات المشددة للعقوبات فى جرائم النشر، والتى تعوق دور الصحفى والإعلامى فى كشف جرائم الفساد.

٥- توصى الدراسة بضرورة اهتمام الصحف القومية وكافة الصحف المصرية بتحليل قضايا الفساد والتعمق فى معالجتها وإتاحة الفرصة للكتاب لتسليط الضوء على هذه القضايا، وعدم الاقتصار على التغطية الخبرية التى تكتفى بسرد وقائع جرائم الفساد.

٦- ضرورة المتابعة المستمرة من جانب الصحف القومية لقضايا الفساد وتخصيص أكفأ العناصر الصحفية لمتابعة مثل هذه القضايا .

٧- توسيع هامش الحرية الممنوحة للصحف القومية بما يسمح لها بنشر كافة الحقائق المرتبطة بقضايا الفساد وإعلام الجمهور بالجوانب المتصلة بهذه القضايا

ثانياً: توصيات تتعلق بدور الدولة فى مكافحة الفساد :

١- لما كان الفساد الإدارى والاقتصادى نتاجا للفساد السياسى لذا فإنه من الضرورى إجراء إصلاحات سياسية شاملة بما يتيح ممارسة ديمقراطية حقيقية .

٢- توصى الدراسة بالمراجعة الدورية والمستمرة لمواد قانون العقوبات المصرى وكافة التشريعات الأخرى للتأكد من مدى كفايتها وفاعليتها لمواجهة أشكال الفساد وجميع الأعمال المرتبطة به.

٣- وضع استراتيجية لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، تشارك فى وضعها كافة المؤسسات الرقابية والأحزاب السياسية والجامعات ومراكز البحوث والخبراء والمتخصصون فى محاربة الفساد.

٤- لما كان السلوك المنحرف لأفراد النخبة يعطى القدوة الانحرافية للصغار، لذا فإنه من الضرورى التصدى لفساد الكبار بقوة وحسم، حتى لا تصبح "ثقافة الفساد" هى الثقافة السائدة فى المجتمع.

٥- اتخاذ الإجراءات التى توفر الثقة والأمن والحماية للشهود الذين يسهمون بدور فعال فى كشف الفساد، وتشجيعهم من قبل الدولة بمنحهم مكافآت مالية مناسبة.

٦- تبسيط القواعد والإجراءات الإدارية فى المؤسسات الحكومية ووضع تعريفات محددة ومعلنة لهذه القواعد والإجراءات، تفاديا لاستغلال الوظيفة العامة ووقاية من أية جريمة انحراف قبل وقوعها.

٧- ضرورة إقناع الرأى العام بأهمية المشاركة فى محاربة الفساد وتثقيف الجمهور وإعلامه بالقوانين واللوائح المعمول بها من خلال الصحافة ومختلف أجهزة الإعلام واسعة الانتشار.

٨- اتخاذا إجراءات فعالة تكفل التحرى الدقيق والتحقيق مع الموظفين العموميين الفاسدين وإنشاء آليات عمل إدارية وتنظيمية لتلافى وقوع ممارسات فاسدة فى الجهاز الإدارى للدولة والحيلولة دون إساءة استغلال السلطة من قبل كبار المسئولين .

٩- الاهتمام بالتدريب المستمر لموظفى الدولة والتركيز خلال هذا التدريب على المسئولية الاجتماعية للعمل الوظيفى، ودعم المواثيق المتعلقة بأخلاقيات الوظيفة العامة.

١٠- إنشـــاء وحدات رقابية فى جميع المؤسسات الحكومية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة لكشف الانحرافات أولا بأول ومنح هذه الوحدات صلاحيات مواجهة الانحراف والفساد.

١١- دعـــم الأجهـــزة المسئولة عن محاربة الفساد وإمدادها بالكفاءات البشرية القادرة على العطاء والمؤمنة إيمانا كاملا بفلسفة محاربة الفساد والتصدى له.

١٢- توصـــى الدراسة بإنشاء محاكم متخصصة فى قضايا الفساد لسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة التى تمثل تحديا خطيرا لمسيرة التنمية فى مصر.

١٣- تطوير آليات التعاون بين مصر والدول العربية وكافة دول العالم لمواجهة ظواهر الفساد والقبض على المجرمين الفاسدين فى قضايا الاستيلاء على المال العام وتسليمهم للعدالة.

مراجع الدراســـة

١- جمال عبد العظيم أحمد إبراهيم : المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة فى تكويـــن الـــرأى العام: دراسة تطبيقية على الحملات الصحفية فى عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦، رســـالة دكـــتوراه غير منشورة، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٦٣٤.

٢- للمزيد من التفاصيل :

- علـــى بـــن فايـــز الجحنى : الإعلام الأمنى وأثره فى الرأى العام للوقاية من الجـــريمة ، بحث مقدم للندوة العلمية "تكوين رأى عام واق من الجريمة"، ٢٤- ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠١) ، ص ١٥٠-١٥٣.

- أسماء حسين حافظ : الصحافة والدفاع الاجتماعى ضد الجريمة - مع التطبيق على الصحف اليومية المصرية من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، ١٩٨٤.
- أسماء حسين حافظ: المعالجة الصحفية لأخبار الجرائم والانحرافات المتصلة بالطفل- دراسة للمضمون والقائم بالاتصال ، بحث منشور فى: المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، العد الثالث ، المجلد الثانى ، يوليو / سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢١٤، ٢١٥.
- محى الدين عبد الحليم : إسهام وسائل الإعلام فى الوقاية من الجريمة، بحث مقدم للندوة العلمية "تكوين رأى عام واق من الجريمة"، ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠١، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ٢٠٠١) ، ص ١٦٦-١٦٨.
- أحمد محمد عبد الحى المنزلاوى: الصفحات المتخصصة فى الصحافة اليومية: دراسة مقارنة على صفحات الرياضة والفن والحوادث فى الأهرام والأخبار والجمهورية فى الفترة من ١٩٧٥ -١٩٨١، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٩٢.
٣- محمد السيد سعيد : نظريات الفساد وسبل مواجهته ، مقال منشور بصحيفة الأهرام ، ١٩٩٤/٩/٣٠.
٤- إبراهيم شحاته: وصيتى لبلادى، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، سلسلة القراءة للجميع، ٢٠٠١) ص ٣٣٨-٣٤١.
٥- صلاح الدين فهمى : الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤) ، ص ٤٤-٤٧.
٦- استعان الباحث بالمراجع التالية :

- حمدى عبد الرحمن : الفساد السياسى فى أفريقيا، (دار القارئ العربى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣) ، ص ٢٧، ٢٨ .
- إكرام بدر الدين : ظاهرة الفساد السياسى ، مجلة الفكر العربى، بيروت، ع٧١ ، يناير – مارس١٩٩٣، ص ٣٨،٣٩.
- حنان محمد حسن سالم : التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى : دراسة فى تحليل المضمون للفترة من ١٩٨٠- ١٩٨٩، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس ، قسم الاجتماع، ٢٠٠٠م.
٧- أحمد رشيد : الفساد الإدارى : الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، (مطبوعات الشعب، القاهرة ، الطبعة الأولى، فبراير ١٩٧٦) ص ٢٤،٢٥ .
٨- إكرام بدر الدين: الفساد السياسى، (دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص ١٤،١٥.
٩- طه أحمد ربيع: نشر أخبار الجريمة فى الصحف المصرية ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة، قسم الصحافة ، د.ت.
١٠- عبد الفتاح إبراهيم عبد النبى: التناول الإعلامى لجرائم النخبة، دراسة للنموذج المصرى فى الثمانينيات، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١).
١١- أسماء حسين حافظ : الصحافة والدفاع الاجتماعى ضد الجريمة، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق.
١٢- جمال عبد العظيم أحمد إبراهيم: المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة فى تكوين الرأى العام فى مصر، رسالة دكتوراه، مرجع سابق .

١٣- محـــى الديـــن عبد الحليم : إسهام وسائل الإعلام فى الوقاية من الجريمة، مرجع سابق.

١٤- بسـيونى إبراهـيم عبد الحليم حمادة: العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهـير فـى إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة فى مصر: دراسة ميدانية وتحليل مضمون، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

١٥- محمـد شـومان : دور الإعلام المصرى فى تكوين الرأى العام - دراسة نظرية وميدانية مع تحليل النماذج عن استطلاعات الرأى العام التى قام بها المركـز القومى للبحوث الاجتماعية حتى سنة ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١٦- أحمـد محمـد عبد الحى المنزلاوى: الصفحات المتخصصة فى الصحافة اليومية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق.

١٧- حـنان محمد حسن سالم: التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق .

١٨- أحمد أنور محمد : الأبعاد الاجتماعية لظاهرة شركات توظيف الأموال فى مصر - دراسة فى الجرائم الاقتصادية وجرائم الخاصة ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، ١٩٩٩.

١٩- علـى أحمد الطراح : المعتقدات الاجتماعية وتأثيرها على الجريمة: رؤية سسيولوجية، بحث مقدم للندوة العلمية: "تكوين رأى عام واق من الجريمة" ، فـى الفـترة مـن ٢٤-٢٦ يناير ٢٠٠١، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١) ص ٥٥-٧٣.

٢٠- سـامية سـعيد إمـام : الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجـتمع المصرى ١٩٧٤-١٩٨٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢١- السيد شتا: الاتجاهات النظرية لمفهوم الفساد الإدارى وعلاقته بتفشى صور الفساد فى الدول النامية، بحث مقدم لمؤتمر الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى، (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، المجلد الأول: الانحراف الإدارى، ١٩٧٦).

٢٢- صلاح الدين فهمى : الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق .

٢٣- أحمد رشيد : الفساد الإدارى : الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، مرجع سابق .

٢٤- المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب : مكافحة الفساد الإدارى، دراسة مقدمة للدورة السادسة لمجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد بتونس فى الفترة من ١-٣ ديسمبر ١٩٨٧.

٢٥- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الفساد فى الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون الفنى للتنمية (DTCP) ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة، لاهاى/ هولندا ، ١١-١٥ ديسمبر ١٩٨٩.

٢٦- محمد سليمان الوهيد : العلاقة بين الرأى العام والجريمة، بحث مقدم للندوة العلمية: "تكوين رأى عام واق من الجريمة"، فى الفترة من ٢٤-٢٦ يناير ٢٠٠١(أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١) ص٧٥-٩٨.

٢٧- عبد المحسن بن سعد الدواد: أساليب المؤسسات الإعلامية والتربوية والأمنية فى الوقاية من الجريمة ، بحث مقدم للندوة العلمية : "تكوين رأى عام واق من الجريمة"، مرجع سابق ، ص٩٩-١٢١.

٢٨- علـى بن فايز الجحنى : الإعلام الأمنى وأثره فى الرأى العام للوقاية من الجـريمة، بحـث مقـدم للندوة العلمية: "تكوين رأى واق من الجريمة" ، مرجع سابق ص١٢٣-١٥٧.

٢٩- إكـرام بدر الدين: ظاهرة الفساد السياسى، مجلة الفكر العربى، بيروت ع ٧١، يناير-مارس ١٩٩٣.

٣٠- حمدى عبد الرحمن : الفساد السياسى فى أفريقيا، مرجع سابق.

٣١- عـبد الرحمن صبرى: غياب الشفافية والمساءلة فى الدول العربية، بحث منشور فى: (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، جامعـة القاهرة : قضايا التنمية، المجلد ١٤: الفساد والتنمية، ١٩٩٩)، ص ٢٢٩-٢٦٤.

٣٢- أحمـد فـارس عبد المنعم: الديمقراطية ومكافحة الفساد، بحث منشور فى المرجع السابق ، ص ٣٢٩-٣٥٦.

٣٣- نصر عارف: نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية المعاصرة، بحث مقدم للمؤتمـر الثالث للباحثين الشباب: "النخبة السياسية فى العالم العربى"، فى الفـترة مـن ١١-١٣ نوفمـبر ١٩٩٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٣٤- مايسـة الجمل: النخبة السياسية فى مصر : دراسة حالة للنخبة الوزارية، (مركـز دراسـات الوحـدة العربـية، بيروت، رقم ٢٢، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

٣٥- للمـزيد مـن التفاصيل يمكن الرجوع إلى بحوث المؤتمر الثالث للباحثين الشـباب الذى عقدته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٢، حـول النخـب السياسية فى مصر والسودان والعراق والكويت والبحرين ولبنان والإمارات والجزائر وتونس والمغرب.

٣٦- Sutherland H., White Collar Crime, Holt Rinehart And Winston, New York, ١٩٦١.

٣٧-Huntington, S.P, Modernization And Corruption, In: Heidenheimer, A.J., Political Corruption, Reading In Comparative Analysis, Holt, Rinehart, N.Y., ١٩٧٠.

٣٨- Michael Connell, Is Irish Public Opinion Towards Crime Distorted By Media Bias, European Journal Of Communication, Vol. ١٤, No.٢, Jne.١٩٩٩.

٣٩- Mcmillan, M., A Theory Of Corruption, American Sociological Review, N.G., ١٩٦١.

٤٠- Levi, M., And Nelken, D., The Corruption Of Politices and the politices of corruption, Black Well, Publishers Oxford, ١٩٩٦.

٤١- Patric, D., The Corruption Of A State, American Political Science Review, Vol. ٧٢. No (٣), ١٩٧٨.

٤٢- Donald, W., And Simpkins, Corruption In Developing Countries, London, George, Allen And Unuvin Lted, ١٩٦٣.

٤٣- على الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣٩.

٤٤- حمدى عبد الرحمن: الفساد السياسى فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٨.

٤٥- جـلال عبد الله معوض: الفساد السياسى فى الدول النامية، مجلة دراسات عربية، ع٤ السنة الثالثة والعشرون، فبراير ١٩٨٧، ص٤

٤٦- إبراهيم شحاته: وصيتى لبلادى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧.

٤٧- The Oxford English Dictionary, (١٩٩٠), P.١٧٢.

٤٨- حـنان محمـد حسن سالم: التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص١٠.

٤٩- على الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، مرجع سابق .

٥٠- عبد الوهاب الكيالى وآخرون: موسوعة السياسة "الجزء السادس"، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥)، ص ٥٦٠، ٥٦١.

٥١- المرجع نفسه .

٥٢- عبد الهادى الجوهرى: قاموس علم الاجتماع، (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣) ص١٣٣.

٥٣- اعتمد الباحث على المراجع التالية :

- حسن عماد مكاوى: الاتصال ونظرياته المعاصرة ، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ١٩٩٨) ص ٢٨٨-٢٩٤.
- محمد شومان : دور الإعلام المصرى فى تكوين الرأى العام، مرجع سابق، ص ٢١١،٢١٠.
- جمال عبد العظيم: المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة فى تكوين الرأى العام فى مصر، مرجع سابق، ص٤٣،٤٢.
- بسيونى إبراهيم حماده: العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير فى إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة فى مصر، مرجع سابق.
- Maxwell E. Moccombs, And Donald L. Shaw, The Agenda Setting Function Of Mass Media, Public Opinion Querterly, Vol., ٣٦, Summer, ١٩٧٢.
- Rogers, E.M. & Dearing, J.W., Agend – Setting Research: Where Has It Been, where is it Going?, Communication Year Book, Vol.١١, Newbury Park CA: SAGE Publication, ١٩٨٨.

٥٤- للمزيد من التفاصيل حول الدراسات الوصفية :

- عبد الباسط حسن: أصول البحث الاجتماعى، (مكتبة وهبة، القاهرة، ط٨، ١٩٨٢) ص ١٩٨.
- غريب محمد سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦) ص٤٢.
- سمير محمد حسين: بحوث الإعلام،(عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩) ص١٣١-١٣٤.

٥٥- للمزيد من التفاصيل حول تحليل المضمون:

- Brnard Berelson: Content Analysis In Communication Research (New York, Hafner Publishing Company, ١٩٧١).
- Richard W. Budd , Et Al: Content Analysis Of Communication (New York, The Macmillan Company ١٩٦٧).

- George Gerbner, Et Al (eds): The Analysis Of Communication Content (New York, John Wiley & Sons, Inc., ١٩٦٩).
- عواطف عبد الرحمن ، نادية سالم ، ليلى عبد المجيد: تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية، القاهرة، ١٩٨٣.
- سمير حسين: تحليل المضمون، (عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣).
(*) من أهم الدراسات التى استرشد بها الباحث عند تصميم استمارة تحليل المضمون:
- عبد الفتاح عبد النبى: التناول الإعلامى لجرائم النخبة، مرجع سابق .
- حنان محمد حسن سالم: التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى ، مرجع سابق.
٥٦- ليلى عبد المجيد وآخرون: مرجع سابق ، ص ٢٠٨، ٢٠٩.
٥٧- الأهرام ٢٠٠٢/٩/٣٠.
٥٨- الأهرام ٢٠٠٢/٣/١.
٥٩- الأهرام ٢٠٠٢/٦/٧.
٦٠- الوفد ٢٠٠١/٢/٢٨.
٦١- الأخبار ٢٠٠١/٣/١.
٦٢- الأهرام ٢٠٠٢/١/١٤.
٦٣- الأهرام ٢٠٠٢/٤/١١.
٦٤- الأهرام ٢٠٠٢/٣/١٠.
٦٥- الأهرام ٢٠٠٢/٢/٢٣.
٦٦- الأهرام ٢٠٠٢/٣/٥ عمود "مواقف" لأنيس منصور .
٦٧- الأهرام ٢٠٠٢/٣/٢٠ عمود "حقائق" لإبراهيم نافع .
٦٨- عبد الفتاح عبد النبى: مرجع سابق ص ٩٨.
٦٩- أشرف صالح: تصميم المطبوعات الإعلامية ، (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩)، ص١٢٦.
٧٠- عبد الفتاح عبد النبى : مرجع سابق ، ص٢٠، ٩٦،٩٧.
٧١- المرجع نفسه ص ١٠٨.
٧٢- المرجع نفسه.

٧٣- أحمـــد موسى رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام، مقابلة شخصية بمكتبه بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢.

٧٤- انظر على سبيل المثال :

- سلامة أحمد سلامة : من قريب ، الأهرام ٢/٢٨، و٢٠٠٢/٣/٢٠.
- أحمد بهجت : صندوق الدنيا، الأهرام ٢٠٠٢/٣/١.
- فاروق جويدة: هوامش حرة ، الأهرام ٢٠٠٢/٣/١.
- أنيس منصور : مواقف، الأهرام ٢٠٠٢/٣/٥.
- مـــيلاد حـــنا : حوادث القطارات والطرق .. ومتى ينتهى مسلسل انهيار المبانى؟، الأهرام ٢٠٠٢/٣/١٢.
- محمد السيد سعيد : جذور الفوضى المصرية ، الأهرام ٢٠٠٢/٣/١٨.
- إبراهيم نافع : حقائق، الأهرام ٢٠٠٢/٣/٢٠.

٧٥-الأهرام ٢٠٠٢/٨/١.

٧٦- عبد الفتاح عبد النبى : مرجع سابق ، ص ١٣٨، ١٣٩.